JLAC
JERUSALEM LEGAL AID AND HUMAN RIGHTS CENTER
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

عدالة الأطفال في القدس الشرقية

دراسة حول واقع الخدمات القانونية والحقوقية المقدمة للأطفال
المقدسيين المعرضين لانتهاك حقوقهم/ن
أيلول 2023

عدالة الأطفال في القدس الشرقية

دراسة حول واقع الخدمات القانونية والحقوقية المقدمة
للأطفال المقدسيين المعرضين لانتهاك حقوقهم/ن
أيلول 2023

عدالة الأطفال في القدس الشرقية

دراسة حول واقع الخدمات القانونية والحقوقية المقدمة للأطفال المقدسيين المعرضين لانتهاك حقوقهم/ن

الفهرس

ملخص تنفيذي **2**
مقدمة **4**
منهجية الدراسة..... **5**
القوانين المرتبطة بالأسرى بما فيهم الأطفال الأسرى **6**
الإجراءات الإسرائيلية في حق الأطفال..... **7**
الانتهاكات بشكل عام:..... 7
قتل الأطفال 8
اعتقال الأطفال:..... 9
احصائيات:..... 10
الحبس المنزلي والابعاد عن مكان السكن والاحتجاز فيما يسمى مراكز التأهيل **11**
الأثر القانوني، النفسي والاجتماعي: 12
احصائيات:..... 15
التعذيب..... **15**
دور المؤسسات مع الأطفال **17**
مدى موائمة الخدمات القانونية والحقوقية لحاجة الأطفال المتعرضين للانتهاكات الإسرائيلية **19**
التعاون بين المؤسسات **21**
تحليل واقع المؤسسات القانونية في القدس **21**
الاستراتيجيات القانونية، الحقوقية:..... **24**
التوصيات والاستراتيجيات المقترحة **24**
خاتمة..... **31**
قائمة المراجع..... **33**
ملحق 1: بعض من القوانين المُستحدثة التي تتعلّق بالأسرى:..... **37**
ملحق 2: المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس في قضايا اعتقال الأطفال **38**

ملخص تنفيذي

تعد هذه الدراسة مهمة لأنها تسلط الضوء على قضية انتهاكات حقوق الأطفال في مدينة القدس، والتي تعد من القضايا الهامة التي تتطلب اهتماماً دولياً. حيث تُقدم توصيات عملية يمكن العمل عليها لتعزيز حماية حقوق الأطفال في القدس الشرقية، حيث تتعرض حقوق الأطفال في المدينة للانتهاك بشكل مستمر، من قبل مؤسسات الدولة المختلفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن إطار سياسة ممنهجة. وقد حاولت هذه الدراسة القاء الضوء على هذه الانتهاكات حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات وابراز أصوات من يتعرضون للانتهاكات مباشرة، أُسرهم، والمؤسسات التي تعمل معهم من خلال اجراء المقابلات المعمقة شبه المنظمة معهم، خصوصاً ممثلي المؤسسات القانونية والحقوقية الذين يتمترسون بالميادين في توثيق وملاحقة الانتهاكات ومحاولة اسناد الطفل وأسرته في مواجهتها.

وقد ركّزت الدراسة على **التعريف بالقوانين والانتهاكات** التي يتم ممارستها بشكل ممنهج بحق الأطفال في القدس مسلطة الضوء على أبرز هذه القوانين مثل قانون مكافحة إلقاء الحجارة ومشروع قانون تخفيض الأهلية، وأبرز الانتهاكات من حرمان الأطفال في حقهم بالحياة وحقهم بالحرية والحركة والتعليم من خلال ممارسة إجراءات التصفية الجسدية والاعتقال والتعذيب وحتى الإقامة الجبرية أو ما يُعرف باسم الحبس المنزلي. كما وأشارت الدراسة للأثر القانوني والنفسي الاجتماعي للانتهاكات التي تزايدت في العقد الأخير وربطت بين مختلف اشكال الانتهاكات المباشرة والغير مباشرة ضمن السياسة المتبعة في القدس وضد سكانها الأصليين.

من ناحية أخرى ركّزت الدراسة على **دور المؤسسات الحقوقية والقانونية العاملة مع الأطفال** في القدس حيث أشارت الى قِلة عدد المؤسسات العاملة في هذا المجال وتراجع عدد هذه المؤسسات بسبب ظروف مختلفة، إضافة لكثرة التحديات التي تعاني منها هذه المؤسسات مثل الحاجة الى عدد أكبر من القانونيين والحقوقيين الذين يمكنهم تقديم برامج التوعية والإرشاد، الدعم والمساندة القانونية للأطفال وأسرهم، تمثيل الأطفال قانونياً وتوثيق الانتهاكات بصورة شاملة، والحاجة لتوفير الحماية لهذه المؤسسات وطواقمها من ملاحقات ومضايقات المؤسسة الأمنية في القدس.

وقد قامت الدراسة بتقديم **تحليل لواقع المؤسسات القانونية والحقوقية العاملة مع الأطفال** في القدس وقدمت رؤيتها لنقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية للمؤسسات، والتحديات والفُرَص في البيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسات ليكون تحليل الواقع خطوة أساسية وحيوية في فهم وتقييم أدائها وقدراتها، والعمل على استثمار نقاط القوة فيها وانتهاز الفرص الممكنة للتطوير ومواجهة التحديات ونقاط الضعف للحد من اثارها على الخدمات المقدمة للأطفال في القدس. وقد توسّعت الدراسة باستعراض هذه النقاط للتعرف عليها

والتعريف بها وان كان معالجة جميع هذه النقاط يتعدى أهداف الدراسة وقدرة الفريق البحثي.

وختمت الدراسة بتقديم **اقتراحات وتوصيات للاستراتيجيات القانونية والحقوقية** من أجل استنهاض كافة الامكانيات وتوحيدها وضمان أعلى نسبة من النجاح في احقاق الحقوق القانونية والحقوقية للأطفال الفلسطينيين في القدس، مع تأكيد الدراسة على أن أي استراتيجية لا تتضمن تداخل كل القطاعات فيها ستبقى استراتيجية مبتورة. وادراكاً لخصوصية الوضع في القدس ولصعوبة مهمة المؤسسات الأهلية في تنسيق العمل الحقوقي والقانوني أوصت الدراسة بالارتقاء فوق الحدود المؤسساتية، حيث سيكون من الضروري تشكيل او تفعيل ائتلاف مقدسي حقوقي قانوني ومتابعة وتقييم ادائه بشكل دوري بهدف تطوير دوره وتعديل استراتيجياته لتتوافق مع المستجدات في القدس ومتطلبات الأطفال فيها.

وقد ارتأت الدراسة في توصياتها ضرورة أن يتم **العمل على مستويين رئيسيين المحلي والدولي**، حيث يتم التركيز بالجزئية المحلية على تعزيز وتفعيل التشريعات والقوانين الحامية للأطفال، تطوير التدريب والتعليم القانوني والحقوقي المرتبط بحقوق الطفل والانتهاكات ضده، تنسيق العمل بين المؤسسات الفاعلة بالجزئية القانونية والحقوقية، تشكيل جسم مراقبة وتوثيق وتقديم الدعم والمساندة للأطفال وأسرهم من مساندة وتوعية.

أما على المستوى الدولي فقد ركزت الدراسة بتوصياتها على **ضرورة تعزيز حملات ضغط ومناصرة** مستمرة ومتصاعدة في المحافل الدولية المختلفة بما في ذلك المحاكم الدولية والمجالس الأممية. والاستمرار في الضغط من اجل تطبيق القوانين الخاصة بحماية الأطفال وضمان حقوقهم في جميع المحافل الدولية، إضافة لتشكيل لجنة او لجان تحقيق دولية في الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في القدس.

وقد شددت على ان **حماية حقوق الأطفال تبقى واجبًا إنسانيًا اساسياً** يتطلب مشاركة الجميع. آملين أن تكون هذه الدراسة خطوة نحو زيادة الوعي بأهمية هذه القضية، وتشجيع المزيد من الجهود للحفاظ على حقوق الأطفال في القدس كما اقرانهم في بقية ارجاء العالم دون تمييز على أي أساس كان.

مقدمة

إن التحريض العلني ضد الفلسطينيين ليس بالأمر الجديد، وان ارتفعت وتيرته وزادت علانية خلال الفترة الماضية بسبب متغيرات سياسية دولية ومحلية، حيث اتسمت السنوات الأخيرة بشرعنة الانتهاكات، فارتفعت أعداد المعتقلين، ولا سيما الأطفال، واتسعت دائرة الانتهاكات والجرائم بحقهم، وازدادت عمليات إطلاق النار على الأبرياء العُزّل بغرض القتل، أو الجرح وإلحاق الأذى الشديد، وتمّ رصد ارتفاع كبير في حجم جرائم الإعدام الميداني، أو بدعوى الاشتباه في محاولته القيام بعملية طعن أو دهس جنود إسرائيليين، أو ما شابه، حتى بعد أن تم تحييدهم والسيطرة عليهم."[1] وهذا ينطبق على الأطفال ويزيد وضوحاً ووحشية في القدس.

وعلى الرغم من وجود عشرات التشريعات والقوانين الأممية التي تدعو وتضمن حق الطفل - كجزء من حقوق الانسان لِما له من خصوصية - مثل ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924، وإعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1959، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة للأنظمة الأساسية والبروتوكولات الخاصة للمؤسسات الدولية المهتمة بشأن الطفل مثل اليونيسف، وحتى الإعلان الدولي بشأن حماية النساء والأطفال أثناء الطوارئ والنزاعات المسلحة. الا انها كلها وغيرها غير قادرة على وقف انتهاك واحد يتعرض له الأطفال في القدس، وغير قادرة على ان تشكل دعامة قانونية لإدانة هذه الانتهاكات – الا صورياً- ومحاسبة مرتكبيها ومقري سياسات ارتكابها.

ان محاولات السيطرة على حالة الصمود الفلسطينية وإخضاع الشعب الفلسطيني لممارسات وإرادة الاحتلال في القدس سياسة ثابتة ومتصاعدة، لا تنتهي بقتل الفلسطيني، بل تشمل كل أشكال السياسات والانتهاكات بحق كل ما هو فلسطيني بالمدينة من فرض ضرائب وملاحقات وحتى مخالفات سير بشكل مكثف، ناهيك عن "عمليات الاعتقال، والحبس المنزلي، والإبعاد، وفرض الضرائب، والغرامات، والتعويضات، وهدم المنازل، والحجز على أموال عائلات أسرى داخل سجون الاحتلال، ومحررين، بهدف محاربة الوجود الفلسطيني، وتهجير السكان الأصليين من القدس."[2] فهذه الممارسات تكشف السياسة الإسرائيلية، وغايتها تمكين السلطات مواصلة هذه المعاملة مع الفتية الفلسطينيين، ضمن توفير غطاء شكليّ لما هو في الواقع انتهاك منهجيّ واسع النطاق وموثّق لحقوق الإنسان الأساسية يطال مئات الفتية في كلّ سنة، على امتداد عشرات السنين.[3]

لذلك أصبح لزاماً على المؤسسات الحقوقية والقانونية ان تتبنى خطة موحدة واستراتيجية

[1] الفراونة، عبد الناصر. 13.1.2023 التطرف الإسرائيلي وقانون "إعدام المناضلين الفلسطينيين"

[2] هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 15.4.2023. في يوم الأسير الفلسطيني للعام 2023: نحو 4900 أسير/ة في سجون الاحتلال

[3] بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة. 2017. غير محميين: اعتقال الفتيان في القدس الشرقية.

وطنية شاملة، مبنية على عدد من العناصر من بينها التوعية المجتمعية وخصوصاً مع فئة الأطفال والشباب من عمر 10 سنوات وأكثر، وهي الفئة الأكثر استهدافاً من قبل مؤسسات الاحتلال المختلفة. ومن هذه العناصر العمل على بناء تصور ومخطط طويل الأمد لمواجهة كل واحدة من انتهاكات الاحتلال لحقوق الأطفال في القدس، بحيث يتم ملاحقة وتوثيق ونشر كل انتهاك واعطائه اضاءة مستمرة وليست موسمية. وكذلك العمل على تبني الحملات المحلية والدولية لتجريم انتهاكات الاحتلال والسعي نحو فتح ملفات هذه الانتهاكات لدى المؤسسات القانونية والحقوقية الدولية المختلفة.

من ناحية أخرى تتجاهل المؤسسات الدولية انتهاكات دولة الاحتلال المستمرة ضد الأطفال الفلسطينيين، أو لا تُعطي هذه الانتهاكات الانتباه والتجريم اللازم، رغم ان "أكثر من نصف الانتهاكات التي حصلت ضد الأطفال في العام 2022 حصلت في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسرائيل/فلسطين، والصومال، وسوريا، وأوكرانيا. ومع أن القوات الإسرائيلية مسؤولة عن إصابة 975 طفلا، و110 هجمات على مدارس ومستشفيات في 2022.، **الا انها لم تُضم لقائمة العار السنوية التي يضعها الأمين العام للأمم المتحدة**"[4].

منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع التقرير، كما تم الإطلاع على التقارير والمرافعات القانونية المقدمة من قبل مؤسسات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية، إضافة للمعلومات والإحصائيات المتوفرة على مواقع المؤسسات الرسمية والأهلية الفلسطينية المعنية بشؤون الأسرى والأطفال ومؤسسات إسرائيلية رسمية على غرار مصلحة السجون، دائرة الرفاه الاجتماعي ومؤسسات أهلية حقوقية. كما تمت مراجعة شهادات مكتوبة ومرئية لأطفال تعرضوا للتنكيل بهم/ن اثناء الاعتقال. وإضافة إلى ما تقدم، تم عقد مقابلات فردية شبه منظمة مع أطفال وأولياء أمور لأطفال تعرضوا لانتهاكات مختلفة مثل الحبس المنزلي أو الاعتقال، ومقابلات مع عاملين وحقوقيين ومحامين من مؤسسات مختلفة تعاملوا أو يتعاملون مع قضايا الأطفال.

وقد توزعت المقابلات على النحو التالي:

- 13 مقابلة مع مؤسسات وممثلي مؤسسات.
- مقابلات مع أطفال و أهالي أطفال مروا بالحبس المنزلي و الاعتقال، إضافة لمراجعة عشرات الشهادات الحية من قبل أطفال تم توثيقها من قبل مؤسسات تُعنى بالأسرى و الأطفال خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بشكل خاص، حيث لم يكن سهلاً اجراء مقابلات مع أطفال تعرضوا للانتهاكات، بسبب تخوف الأهل والطفل من تبعات تلك المقابلات، لذا تم اعتماد الشهادات الحية كونها شهادات تم اجراؤها من قبل مهنيين قانونيين تحت القسم، وبالتالي تعتبر أكثر اعتماداً ومصداقية إضافة لتعدد مصادرها.

كما تمت مراجعة خطط واستراتيجيات التدخل القانوني والحقوقي للمؤسسات العاملة في القدس

[4] هيومن رايتس ووتش. 13.5.2023. الأمين العام لـ"الأمم المتحدة" يضيف روسيا إلى "قائمة العار" ويستثني إسرائيل رسالة متضاربة حول الانتهاكات ضد الأطفال خلال النزاعات المسلحة

وقد تم تجميع المواد للإجابة على أسئلة الدراسة الأساسية:

- ما هو دور المؤسسات برفع وعي الأطفال والأهل بالانتهاكات الممارسة ضد الأطفال واثرها عليهم؟

- كيف يرى الأطفال والأهل دور المؤسسات العاملة مع الأطفال في القدس بالبُعد القانوني والحقوقي؟

- ما هي الاستراتيجيات والخطط القانونية للمؤسسات لمواجهة الانتهاكات بحق الطفل المقدسي؟

- ما هي الاستراتيجيات والممارسات القانونية والحقوقية التي يمكن للمؤسسات القانونية والحقوقية القيام بها في القدس في ظل استمرار الوضع القائم؟

القوانين المرتبطة بالأسرى بما فيهم الأطفال الأسرى

يدرك المتتبع للتصعيد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بالسنوات الأخيرة، ان الأسرى وأهاليهم ليسوا استثناء، بل وقد يكونون في الخطوط الأولى للمواجهة، فقد تحولت التهديدات التي أطلقها "متطرفون" إسرائيليون فيما سبق الى تشريعات وقوانين تتبناها الحكومة الإسرائيلية وتمارسها يومياً. مع العلم ان الاحتلال أصدر أحكاماً جائرة بحقّ قاصرين، وذلك بعد التعديلات التي أحدثها على بعض القوانين الخاصّة بالأحداث، بما يتناسب مع سعي الاحتلال لشرعنة إدانة الأطفال، كما استحدث "الكنيست"، خلال السّنوات الأخيرة، تشريعات بإيعاز من الشرطة والنيابة والمحاكم بالحكم بأحكام عالية على أفعال احتجاجية يقوم بها القاصرون، بالإضافة إلى تتبّع منشورات منصّات التّواصل الاجتماعي وطرحها كتُهم "أمنية"، واعتقال الأطفال على إثرها وخضوعهم للمحاكمة والسّجن، ناهيك عن أنّها تحسب عمر الطفل الفلسطيني وقت الحكم وليس في وقت الاعتقال[5]. ومن الجدير ذكره أنّ هذه الإجراءات تتناقض مع جميع المواثيق والقوانين والتشريعات الأممية. ومن الممكن الإشارة إلى أهم هذه القوانين والقرارات [6]:

- قرار الحكومة الإسرائيلية **تشديد مكافحة "جرائم" إلقاء الحجارة** عام 2014، بهدف فرض عقوبات اقسى وأكثر صرامة على الأطفال، حيث قد تصل العقوبة ضد الأطفال الى الحبس من 15-20 سنة. -وفي عام 2015 تم تشريع فرض غرامات على والدي الأطفال المتهمين بإلقاء الحجارة والتهم الأمنية الاخرى، ناهيك عن وقف المخصصات المستحقة في مؤسسة التأمين الوطني.[7]

- **مشروع قانون لتخفيض سن الأهلية للمحاكمة الى 12 سنة** وهو احدث مشاريع القوانين، حيث ينص مشروع القانون على تخفيض أعمار الأشخاص الذين يمكن إصدار أحكام بالسجن عليهم في حال أدينوا بتهم القتل والشروع في القتل إلى 12 عاما، في حال جرت هذه العمليات على خلفية قومية، في

[5] مركز الأسرى للدراسات. 20.11.2021. الاحتلال الإسرائيلي اعتقل (1149) طفلاً منذ بداية العام وثلثي المعتقلين تعرّضوا للتّعذيب

[6] هناك العديد من القوانين والتشريعات التي تمس الفلسطينيين، يمكن الاطلاع عليها في الملحق رقم (1).

[7] هيئة شؤون الأسرى والمحررين . 13.5.2019مؤتمر الأسرى الدولي الثالث تحت عنوان: الأطفال الفلسطينيون وسياسات الاعتقال الإسرائيلية(cda.gov.ps) ص35-37

بحثها عما يشرع اعتقال وايذاء أكبر عدد من الأطفال الفلسطينيين. في السابق كانت تتم محاكمة الأطفال الفلسطينيين الذين تقول إنهم ينفذون ضدها عمليات أو يقومون برمي الحجارة على جنودها، بالسجن حتى انتهاء الإجراءات القانونية والسجن الفعلي من عمر 14 سنة، ومن هم دون 14 سنة تتصرف إسرائيل في حقهم بثلاث طرق: إما التحويل إلى مراكز للعلاج في مؤسسات إعادة التأهيل، أو السجن المنزلي أو دفع غرامات مالية كبيرة،[8]

- مشروع قانون يناقش سجن الأطفال الفلسطينيين من عمر 12 عاماً، بدلًا من إرسالهم إلى مؤسسات ما يُعرف باسم مؤسسات (لإعادة التأهيل).

الإجراءات الإسرائيلية في حق الأطفال

تُعد انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الأطفال في القدس، من الأمور التي تثير القلق وتُجسد نموذجًا واضحًا للظلم والاضطهاد. فمنذ بواكير استكمال احتلال المدينة في العام 1967، تعرض الأطفال المقدسيون وما زالوا لسلسة من الانتهاكات الممنهجة. حيث يتم اعتقال الأطفال والمراهقين دون مبرر قانوني ويتعرضون للتعذيب والاعتداءات البدنية خلال فترات احتجازهم، يتم فرض التقييدات الصارمة على حرية التنقل والتعليم، يتم فرض الحبس المنزلي سنوياً على العشرات من الأطفال وابعاد بعضهم/ن عن مناطق سكنهم/ن، ناهيك عن المداهمات الليلة المستمرة لبيوتهم/ن، كما يتم استهدافهم/ن بالرصاص الحي وقتلهم/ن، دون ان نذكر الايذاء النفسي المتعمد والسياسات الهادفة لتهجيرهم/ن من المدينة.

تُعتبر هذه الانتهاكات اعتداء مباشر اً على حقوق الطفل بموجب القانون الدولي، مما يستدعي حث المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية لتسليط الضوء على هذه الانتهاكات بصورة مستمرة والعمل بجدية للتصدي لها والضغط على الجهات المعنية من أجل وقفها وتحقيق العدالة للأطفال الفلسطينيين. ومن الممكن توضيح هذه الانتهاكات على النحو التالي:

الانتهاكات بشكل عام:

تنص اتفاقية حقوق الطفل[9] المادة 37 الفقرة (ب) على أنه "**لا يجوز حرمان أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية**". وفي حالة الاعتقال (كحالة استثنائية) فإنَّه "يجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون، ولا يجوز ممارسته إلا كتدبير أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة". وهذا ما ينافي القاعدة الاحتلالية التي تسعى لاعتقال وحجز حرية الطفل أو حتى الحاق الأذى به جسدياً ونفسياً لمجرد اتهامه بأبسط المخالفات مثل الصراخ على جندي احتلالي أو القاء الحجارة على مركبة عسكرية مصفحة، فيكون مصير الطفل الموت أو الاعتقال أو الإصابة أو جميع ما ذكر! فاعتقال الطفل سواء في السجون أو بالحبس المنزلي يتم قبل ان تتم ادانته.

لا بد من الإشارة إلى ان الانتهاكات هي القاعدة وإقرار القانون والإلتزام بالإجراءات – حتى تلك الصورية التي تقرها الهيئات التشريعية الإسرائيلية – هو الاستثناء. فقد اشارت الحركة العالمية

[8] موقع اندبندنت عربية. 10.6.2023. إسرائيل تخطط لسجن فئة عمرية جديدة من أطفال فلسطين

[9] اليونيسف. اتفاقية حقوق الطفل https://www.unicef.org/ar/

للدفاع عن الأطفال – فلسطين "إن الإفادات التي جمعتها منذ كانون الثاني 2015، أظهرت أن شرطة الاحتلال الإسرائيلي في القدس تطبق قانون الأحداث الإسرائيلي بشكل تمييزي يؤدي لحرمان الأطفال المقدسيين من حقوقهم أثناء عمليات الاعتقال والتحقيق، وذلك عن طريق الإفراط باستخدام الاستثناءات التي تحرم الأطفال من حقوقهم، وبعبارة أخرى أصبحت الاستثناءات هي القاعدة بالنسبة للتعامل مع الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية"[10].

فبعد اعتقال الطفل، سواء من الشارع أو من البيت في ساعات الفجر، ينص القانون على حق الطفل بمرافقة اهله له اثناء التحقيق، وهو الأمر الذي لا يُسمح به، ومن حقه الحصول على ارشاد قانوني من محام. تقوم الشرطة بتنفيذ جزئية الارشاد القانوني بطريقة صورية، حيث يتصل شرطي بمحام معين يطلب منه التحدث عبر الهاتف مع الطفل لتنفيذ الارشاد القانوني، "ويجري ذلك في الوقت الذي يكون فيه الطفل وحيداً وخائفاً ولا يعرف الصوت القادم عبر هاتف الشرطي فيكون الارشاد القانوني قد فقد قيمته"[11].

"عندما يتعلّق الأمر بالفتيان الفلسطينيين من القدس الشرقية، يُفرّغ أفراد الشرطة والسجّانون والقضاة قانون الشبيبة من جوهر مضمونه، وهم يجرون في ذلك مجرى العادة - وفي المقابل، يدّعون البراءة بفضل تمسّكهم بشكليّات القانون.. إنّنا لا نتحدّث هنا عن محقّق أو سجّان قد خالف التعليمات، وإنّما عن سياسة واضحة وعلنيّة تتّبعها السلطات، بدءًا بالشرطة التي تنفّذ الاعتقالات، مرورًا بمصلحة السجون التي تحتجز الفتيان في ظروف قاسية، وانتهاءً بالقضاة الذي يمدّدون اعتقالهم بجرّة قلم وبشكل شبه روتينيّ - أيضًا حين لا يكون هنالك أيّ داع للاعتقال أصلاً، وغالبا بعد انتهاء التحقيق، وفي الحالات التي اشتكى فيها الفتيان في شأن عنفٍ تعرّضوا له."[12]

قتل الأطفال

في الفترة ما بين 2000 – آب 2023 تم تسجيل 2283 حالة قتل/ اعدام للأطفال الفلسطينيين، منهم 45 طفلاً في القدس الشرقية[13]. بينما وثقت مؤسسة بيتسيلم الإسرائيلية 606 حالات قتل للأطفال، منها 22 حالة في القدس خلال نفس الفترة[14]. من التفاوت الكبير في الأرقام بين الاحصائيات التي تقدمها المؤسسات الحقوقية الفلسطينية وتلك الإسرائيلية يمكن الحديث عن تفاوت المعايير في اعتبار حالات الانتهاك بين المؤسستين الفلسطينية والإسرائيلية، مما يستدعي بالضرورة وضع معايير واضحة لتحديد الانتهاك بكل تفاصيله.

ولم تسلم جثامين الأطفال الشهداء من الاحتجاز في مقابر الاحتلال وثلاجاته حيث ما زالت جثامين 17 طفلاً فلسطينياً[15] منهم شهيد مقدسي طفل،

[10] الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال. 2015. الاستثناء هو القاعدة في تعامل شرطة الاحتلال مع الأطفال المقدسيين.
[11] مقابلة الأستاذة احترام 20.8.2023
[12] بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة. 2017. غير محميين: اعتقال الفتيان في القدس الشرقية.
[13] الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال. آب 2023. الأرقام الرئيسية: قتل الأطفال
[14] بتسيلم: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة. آب 2023. فلسطينيون قُتلوا على يد القوات الإسرائيلية - الضفة الغربية
[15] مركز الأسرى للدراسات. 27.8.2023. من بينهم 14 طفلاً...398 شهيداً محتجزاً لدى الاحتلال.

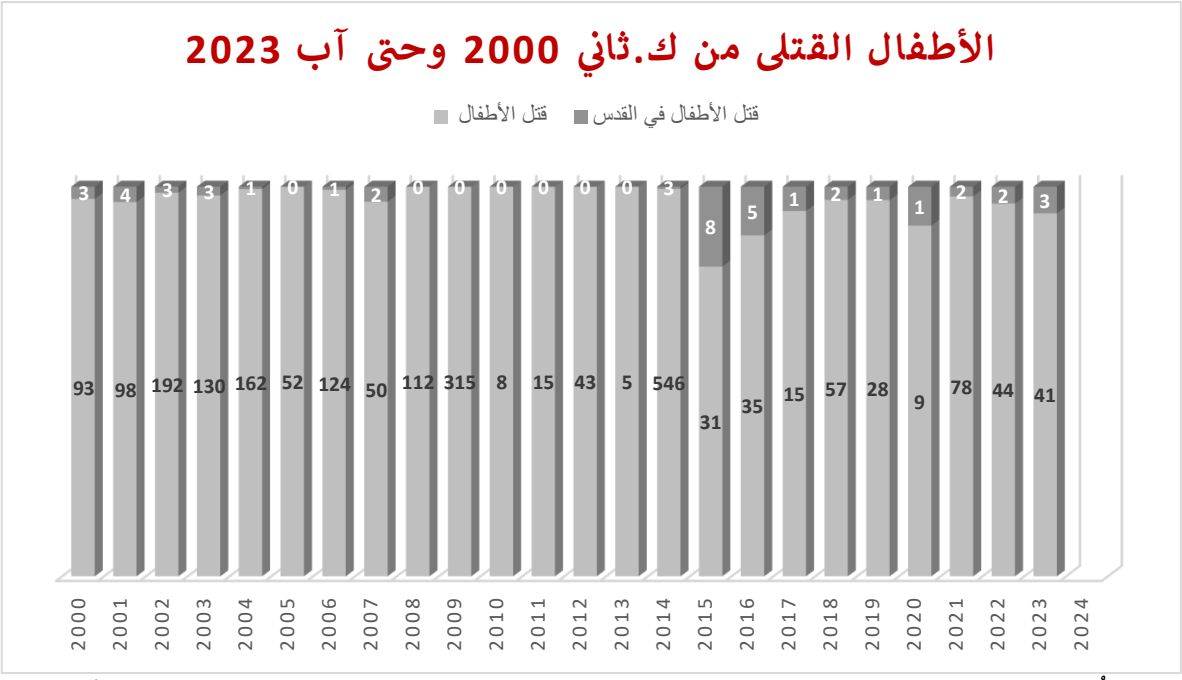

تُحتجز لدى سلطات الاحتلال، فالتغاضي عن حقوق الأطفال تستمر سواء أحياء أو شهداء.

هذا الجدول مستمد من احصائيات الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال:

اعتقال الأطفال:

تعتبر سياسة الاعتقال واحدة من ابرز الانتهاكات بحق الفلسطينيين عموماً والأطفال منهم خصوصاً، "حيث تشكّل عمليات الاعتقال أبرز السّياسات الثّابتة، والممنهجة التي استهدفت كافة شرائح المجتمع الفلسطينيّ، وحسب مؤسسات الأسرى، تعتبر نسبة اعتقال الاحتلال للقاصرين المقدسيين الأعلى مقارنة باعتقالات بقية القاصرين من الضّفة الغربية، وتشير الإحصاءات والشهادات الموثّقة للمعتقلين الأطفال "إلى أنّ ثلثي الأطفال المعتقلين تعرّضوا لشكل أو أكثر من أشكال التّعذيب الجسدي، فيما تعرّض جميع المعتقلين للتّعذيب النّفسي خلال مراحل الاعتقال المختلفة"[16].

"ورغم أنّ نسبة الاعتقالات بين صفوف الأطفال لا تعتبر الأعلى مقارنة مع السنوات القليلة الماضية، إلا أنّ مستوى عمليات التّنكيل كانت من بين مجموعة من السنوات الأكثر تنكيلًا"[17]. ويتعرض الأطفال الأسرى لكافة أشكال التنكيل كتعمّد اعتقالهم في ساعات الليل أو الفجر في حال الاعتقال من البيت، فمن بين جميع الأطفال الذين تم اعتقالهم من البيت

[16] مركز الأسرى للدراسات. 20.11.2021. الاحتلال الإسرائيلي اعتقل (1149) طفلاً منذ بداية العام وثلثي المعتقلين تعرّضوا للتّعذيب.

[17] هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 2.2.2023. سياسة اعتقال الأطفال

91% اقتيدوا إلى المعتقل في ساعات الليل[18]، والاعتداء عليهم بالضّرب المبرح متعمّدين القيام بذلك أمام ذويهم، واشباعهم ضرباً وإطلاق النار عليهم في حال اعتقالهم من الشارع، ثم تكبيل أيديهم وأحياناً ارجلهم وعصب اعينهم بطريقة مهينة، رغم وجود عشرات الجنود المدججين بالسلاح حولهم، وإبقاؤهم دون طعام أو شراب لساعات طويلة، والمماطلة بتبليغهم بأن لديهم الحقّ بالمساعدة القانونية، وفي حال فعلوا ذلك قد يكون باللغة العبرية التي لا يتقنها الطفل، ناهيك عن تعرّضهم للتّحقيق دون وجود ذويهم واحياناً بعد تلقيهم استشارة قانونية عبر الهاتف تثير لديهم الشكوك أكثر مما تعطيهم الثقة والمعرفة، مترافقاً مع عمليات تعذيب نفسي وجسدي ممنهجة ومكثفة لكسر الطفل واجباره على الاعتراف على ذاته أو على الأخرين، وإجبارهم على التوقيع على أوراق دون معرفة مضمونها، وتهديدهم وترهيبهم، وخضوع بعضهم لتحقيق المخابرات، واحتجازهم في مراكز التحقيق والتوقيف لمدد طويلة بلا محاكمات أو فرض الحبس المنزلي عليهم.

احصائيات:

كان لا بد لنا من الاستشهاد بالإحصائيات فيما يتعلق بدراستنا هذه كونها تقدم لنا صورة واضحة وموثوقة عن حجم ونطاق هذه الظواهر القمعية. فالوعي بالظاهرة وتوفير الاحصائيات الدقيقة حول حجم الانتهاكات يساهم في زيادة الوعي بأثرها على الأفراد والمجتمع المقدسي وخصوصاً الأطفال، وتساعد مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية على التخطيط للتدخلات الضرورية، وتوفر قاعدة أساسية لمطالبة الجهات المعنية بأخذ إجراءات جدية لوقف الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين محلياً ودوليا، حيث تلعب الإحصائيات دورًا مهمًا في تقديم دليل دامغ في قاعات المحكمة والمحاكم الدولية لملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات ومحاولة تحقيق العدالة.

حسب مؤسسات الأسرى، "بلغ إجمالي حالات الاعتقال في النصف الأول من العام الجاري 2023، (3,866) حالة اعتقال، وتصدرت القدس النسبة الأعلى من حيث أعداد المعتقلين، حيث بلغ عدد المعتقلين من القدس نحو(1,800)، فيما بلغ عدد الاعتقالات بين صفوف الأطفال من الإجمالي العام (568) وهذا يشكل زيادة عمّا سُجّل في نفس الفترة من العام الماضي، وبلغ عدد المعتقلين الإداريين[19] (1,132) معتقل/ة من بينهم (3) أسيرات، و(18) طفلًا[20]. بالمقابل، تشكّل نسبة عمليات الاعتقال في القدس، الأعلى مقارنة مع بقية محافظات الضفة، حيث تجاوزت حالات الاعتقال خلال العام المنصرم أكثر من 3,000 حالة من بين 7,000 حالة اعتقال من كافة الأرض الفلسطينية "[21]. بينما تم اعتقال 882 طفلا/ة العام المنصرم منهم 654 في القدس

[18] بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة. 2017. غير محميين: اعتقال الفتيان في القدس الشرقية.

[19] الاعتقال الإداري هو اعتقال شخص دون محاكمة بدعوى أنّه يعتزم مخالفة القانون مستقبَلاً ولم ينفّذ بعدُ أيّة مخالفة. هذا الاعتقال مدّته غير محدّدة ويستند إلى أدلّة سرّية.

[20] هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 16.7.2023 التقرير النصفي الصادر عن مؤسسات الأسرى حول الاعتقالات والانتهاكات وأحدث الإحصائيات

[21] هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 15.4.2023 في يوم الأسير الفلسطيني للعام 2023: نحو 4900 أسير/ة في سجون الاحتلال. https://www.addameer.org/ar/news/5018

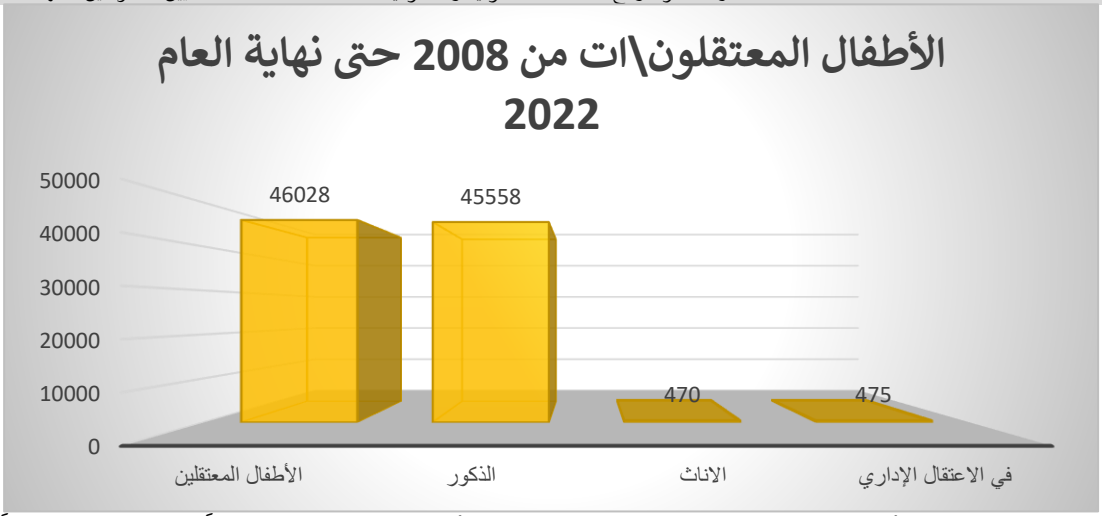

لوحدها[22]، أي حوالى 74% من الأطفال المعتقلين هم من القدس. كما ارتفعت وتيرة عمليات الاعتقال الإداريّ بحقهم، وبلغ عدد من تعرضوا للاعتقال الإداري 19 طفلًا، وتبقى منهم حتى بداية العام 2023 رهن الاعتقال الإداريّ (7) أطفال[23]. ومن 2008 حتى نهاية العام 2022 تم اعتقال 46,028 أطفال ، 475 طفلا كانوا في الاعتقال الإداري (حتى أيلول 2022 كان هنالك 43 طفلا ما زالوا يخضعون للاعتقال الإداري)، و470 طفلة كُن في الاعتقال في نفس هذه الفترة[24]. وحسب مؤسسات الأسرى بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال حتى نهاية شهر حزيران 2023، نحو (5,000)، بينهم (32) أسيرة، ونحو (160) طفلًا، و(1,132) معتقلًا إداريًا.[25]

هذا الجدول مستمد من احصائيات الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال

الحبس المنزلي والابعاد عن مكان السكن والاحتجاز فيما يسمى مراكز التأهيل

يُعتبر الحبس المنزلي[26] "سياسة خطيرة تجاه الأطفال المقدسيين، بحيث تُفقِد الطفل الشعور بالأمن الاجتماعي والاستقرار النفسي، اذ تهدف هذه السياسة إلى تدمير نفسية الطفل وتشكيل أعباء مالية واقتصادية على عائلته،

[22] مؤسسات الأسرى. 2023. تقرير حصاد عام 2022. ص6

[23] هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 2.2.2023. سياسة اعتقال الأطفال

[24] الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال. آب 2023. الأرقام الرئيسية: الاعتقال العسكري

[25] مركز الأسرى للدراسات. 16.6.2023. الاحتلال اعتقل لأكثر من (3860) في النصف الأول من العام الجاري 2023.

[26] وزارة الأسرى والمحررين. 7.9.2023. وزارة الأسرى: الحبس المنزلي للأطفال تدمير لمستقبلهم وانعكاس على حالتهم النفسية والأسرية.
وزارة الأسرى في غزة في ايلول 2022 اعتبرت ان الحبس المنزلي للأطفال تدمير لمستقبلهم وانعكاس على حالتهم النفسية والأُسرية، واعتبرت هذا الأُسلوب يؤثر على نفسية الطفل ويصبح عصبياً وحاداً وقد ينتج عنه حالة من الكراهية والحقد على والديه. سيفاً مسلطاً على الكثير من الأطفال الذين يعانون من هذه السياسة تستخدمه سلطات الاحتلال كبديل عن السجن الفعلي، حيث يستمر الحجز لفترات متفاوتة، وقد يتم تجديده داخل المنزل وسط قيود تفرض وغرامات مالية باهظة على العائلة. وصعدت سلطات الاحتلال في السنوات الماضية من اللجوء لخيار الحبس المنزلي، الذي يحول منزل العائلة إلى سجن والأهل إلى سجانين، وقد يضطر الأب الى استخدام القوة لمنع طفله من ممارسة اللعب في الشارع أو حتى الذهاب الى المدرسة، خوفاً من العقوبات التي تفرض في حال المخالفة.

وفقدانه لحقه بالتعليم وممارسة حياته بشكل طبيعي كسائر الأطفال، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم ضغوطات نفسية واجتماعية داخل الأسرة "، والحبس المنزلي هو شكل من أشكال تحويل منازل الفلسطينيين الى سجون مصغرة لا تحبس الطفل لوحده بل الاسرة كلها، فقد "ابتكر الاحتلال الإسرائيلي نوعا جديدا من السجون بدون تكلفة، وخص به أهل القدس وأطفالهم، مُطلِقاً على هذا الإجراء التعسفي والعنصري مصطلح الحبس المنزلي أو الإقامة الجبرية، حيث برزت هذه الظاهرة بشكل واضح بعد موجة الاحتجاجات عقب خطف الطفل محمد أبو خضير وقتله من قبل مستوطنين في تموز 2014 واتسعت مع إندلاع انتفاضة القدس في تشرين أول 2015."[27]

"على المستوى الأسري تعتبر عقوبة جماعية بحق جميع أفراد الأسرة، كما تخلق حواجز نفسية ما بين الطفل وذويه، فالاحتلال يُجبِر الوالدين على أن يكونا مسؤولين أمام المحكمة عن ضمان احتجاز طفلهم في بيته ومنعه من مغادرته ولو بالقوة، وفي حال أراد المغادرة فهم مطالبون بالإبلاغ عنه، وإلا تعرَّضوا للمساءلة القانونية ودفع الغرامات المالية الباهظة، حيث تُجبِر المحكمة أولياء أمر الطفل على التوقيع على كفالة مالية باهظة الثمن لضمان عدم خروج ابنهم من المنزل، وفي حال خرقه لقرار الحبس المنزلي."[28]

بينما مراكز التأهيل هي "مؤسسات داخلية خاصة أشبه بالسجون، حيث يتم فرض الرقابة على الأطفال المحتجزين، ويتم احتجاز الأطفال في هذه المراكز مع الأسرى الأطفال المعتقلين على خلفية جنائية. ولا يتم احتساب المدة التي يقضيها الطفل في هذه المراكز ضمن فترة حكمه".[29]

إضافة لمخالفتها حق الطفل، تخالف دولة الاحتلال في سياسة الحبس المنزلي، حق الطفل على اهله في توفير الحماية والتوجيه والإرشاد للطفل، وتحولهم من مرشدين وموجهين الى سجانين ومخبرين، حيث تنص المادة الخامسة من اتفاقية حقوق الطفل على ان "تحترم الدول الأطراف مسؤوليات وحقوق وواجبات الوالدين أو عند الاقتضاء، أعضاء الأسرة الموسعة أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلي، أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين قانونا عن الطفل، في أن يوفروا بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة، التوجيه والإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية."[30]

<u>الأثر القانوني، النفسي والاجتماعي:</u>

وصف رئيس لجنة أهالي الأسرى الحبس المنزلي"بالعقوبة الخبيثة والمسمومة، التي يظن الأهالي أنها أخف وطأة عليهم وعلى أطفالهم، لكن في الواقع هدفها الأول تحطيم نسيج العائلة المقدسية عبر تحويل المنزل إلى سجن والأهل إلى سجانين، بعد إيداعهم مبالغ مالية ضخمة في صندوق المحكمة لضمان

[27] مؤسسات الأسرى. 2023. تقرير حصاد عام 2022. ص 18
[28] مؤسسة مفتاح. 7.4.2020. ورقة حقائق- سياسية الحبس المنزلي
[29] بدوان، عرين. 31.8.2023
[30] اليونيسف. اتفاقية حقوق الطفل

تطبيق شروط الإفراج عن أبنائهم بمراقبتهم كسجانين في المنزل على مدار الساعة".[31]

يتم الحبس المنزلي بموافقة الطفل واسرته، أي لا يتم فرضه عليهم ، لكن البديل هو الحبس الفعلي، حيث تعرض النيابة الإسرائيلية عقوبة الحبس المنزلي "بشروط مقيدة ومعقدة" مُستغلة بذلك قلق الأهل وخوفهم على أبنائهم من السجون، فيحرم الطفل من أبسط حقوقه في التعليم والحركة، واللعب مع أصدقائه، ومشاركة عائلته مناسباتهم الاجتماعية، وبطبيعة الحال يُحرم أحد الوالدين من تلك الحقوق لأنه لا بد من مرافقة ابنه المعتقل في المنزل، فيتحول الى سجان يراقب حركاته

"أيام وأشهر صعبة قضيتها في الحبس المنزلي، طفولتي ضاعت مني، ضغط نفسي صعب، كان من المفترض أن أكون طالبة في الثانوية العامة "التوجيهي"، وهذه الأيام صديقاتي ينتظرن النتائج ويحضرن للاحتفال، أنا وبسبب الحبس المنزلي حرمت من ذلك".[1] وصف الطالبة زينة لمعاناتها بالحبس المنزلي

ويحرص على بقائه داخل المنزل خوفا عليه من تحويله الى السجن الفعلي."[32]

من الجدير ذِكره، بأن بعض المحامين والمؤسسات وبعض الأهل يتوجهون بطلب الحبس المنزلي تخوفاً على أطفالهم من قساوة الاعتقال والتعذيب بالسجون، مما يجعل هذا الاجراء بديلاً "قانونياً" للاعتقال الفعلي اقل كُلفة واقل تحدياً للقانون الدولي، وبالتالي يخفف من العبء عن دولة الاحتلال.

"تصور لا مكان آمن لك ولا لأطفالك، الصراع النفسي بين المعتقد السائد بأن المنزل بيئة امنة لا يمكن ان يصل اليها التهديد وبين الطبيعة الجديدة التي يفرضها الاحتلال بجعل تلك البيئة ضاغطة وقاسية . تصور ان تكون سجاناً لطفلك"[33].

وفي بعض الحالات يتم فرض الحبس المنزلي على الطفل خارج منطقة سكنه، الأمر الذي يُجبِر العائلة في كثير من الحالات على استئجار منزل إضافي، أو يمكن القول سجن خاص! وهو اجراء بلا شك غير قانوني لكنه يتمتع بغطاء قانوني كون الاجراء تم بموافقة الأهل والطفل، واحياناً بطلبهم، ناهيك عن الأعباء المالية الإضافية التي فرضها على كاهلهم، واحياناً يتم قضاء فترة الحبس المنزلي في بيت أحد الأقرباء أو المعارف لمدة زمنية طويلة، مثل حالة الطفل ورد الذي قضى اشهر طويلة مع اسرة صديقة لوالدته[34]، بينما يفقد الكثيرون الرغبة أو الاهتمام بالكثير من الحقوق حتى تصل الى فقدان الرغبة بالحياة.

"عاش ابني تحت ضغط نفسي كبير. حاول الانتحار ثلاث مرات. استمر في العيش في

[31] الجندي، أسيل. 22.1.2023. عقوبة قد تؤدي إلى الانتحار.. معاناة الفتى المقدسي بسام الرجبي في الحبس المنزلي.

[32] هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 13.5.2019مؤتمر الأسرى الدولي الثالث تحت عنوان: الأطفال الفلسطينيون وسياسات الاعتقال الإسرائيلية (cda.gov.ps) ص134. من مداخلة السيد جواد صيام من مركز معلومات وادي حلوة

[33] موقع عربي+AJ. 2022. فيديو وثائقي. سياسة الحبس المنزلي الدقيقة 8.33

[34] مقابلة الغول، لمياء. 2.8.2023

خوف، إلى جانب تطوير حالة اضطراب نومي (إفادة ماريا هـ. من مخيم شعفاط للاجئين.). "...ووفقاً لمراد عمرو، أخصائي علم النفس الإكلينيكي في مركز الإرشاد الفلسطيني، فإن الإقامة الجبرية تؤثر على علاقات الطفل، بما في ذلك العلاقات مع والديهم: "إنه يؤدي إلى القلق، ومشاعر العجز، وكذلك الأعراض النفسية، السلوكية وللألم الجسدي". كما وضح عمرو أن "التجربة تؤثر على قدرتهم على الحفاظ على التنظيم الذاتي وإتقان الذات، وهو أمر ضروري للعمليات النفسية والاجتماعية... فهي تسبب تغيرات في العلاقات الأسرية، وتؤثر على مفهوم الذات واحترام الذات". [35]

كما أكد اخصائي علم الاجتماع والنفس محمد الطويل أن 85% من أطفال القدس عانوا من اضطرابات نفسية إثر تعرضهم للاعتقال والحبس المنزلي، فقد كانت العصبية والتبول اللاإرادي من أكثر العلامات التي ظهرت عليهم.[36] ومن اخطار الحبس المنزلي ان بعض الحالات قد تفكر بالابتعاد أصلا عن القدس أو مكان السكن، تخوفاً من العودة لنفس التجربة خصوصاً بالمناطق الأكثر عُرضة لاقتحامات وانتهاكات الجيش مثل سلوان. فالطفل معتصم وفي جواب على سؤال ماذا ستفعل بعد انتهاء الحبس المنزلي، قال "**بدي اطلع من سلوان، انا بس أخلص بدي اشوفلي دار ثانية وين ما تكون تكون، بدي اطلع من سلوان مش طايق**"[37]. كل هذه التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الطفل تتناقض بشكل فاضح مع كل الاتفاقيات والقوانين الدولية، وان كان بصورة غير مباشرة، فحين يتم تقييد حرية الطفل - سواء بالحبس المنزلي أو الفعلي – فإن الدولة تفرض عليه مساراً استثنائياً يجعله يفقد حقه بالتعليم والصحة والحركة والتعبير عن الرأي وغيرها من الحقوق المكفولة لكل أطفال العالم.

إضافة إلى ذلك، لوحظ تدن لِتقدير الذات لدى الأطفال ووجود أعباء مالية ونفسية على اهاليهم، والتي تتجلى بأبشع صورها في أوقات حجز حرية الطفل، فالطفل معتصم 15 عاماً يصف بقاءه بالحبس المنزلي "**زي اللي بخم الجاج**"[38].... الأب يصف حالة التعامل مع ابنه اثناء الحبس المنزلي انه يضطر للموافقة على سلوكيات لا يرضى عنها لابنه (مثل تدخين الأرجيلة) حتى لا يزيد الضغوطات على ابنه "انا مجبر اخليه يعمل اللي بده إياه لانه انا ما بدي أوصل ابني لمرحلة انه حتى انت ابوي فارض علي الحصار أو حابسني حبس"[39]. ويقول ان الهدف من الحبس المنزلي هو "اذلال الطفل واذلال الأهل وتفتيت النسيج الاجتماعي للأسرة"[40].... "حالة التوتر والعدوانية التي يعيشها الأطفال في الحبس المنزلي تسببت بمضاعفات نفسية جسيمة لكثيرين منهم"[41].

قد يمر الطفل نفسه بأكثر من تجربة اعتقال منزلي خلال طفولته، وقد تتضاعف المعاناة مع

---

[35] ورقة حقائق- سياسية الحبس المنزلي، مؤسسة مفتاح - نيسان 2020 : http://www.miftah.org/arabic/PrinterF.cfm?DocId=15415

[36] مؤسسة مفتاح. 7.4.2020. ورقة حقائق- سياسية الحبس المنزلي

[37] الفيديو السابق، الدقيقة 7.31

[38] الفيديو السابق، الدقيقة 2.30

[39] الفيديو السابق الدقيقة 5.20

[40] الفيديو السابق، الدقيقة 8.03

[41] موقع عربي+AJ. 2022. فيديو وثائقي. سياسة الحبس المنزلي الدقيقة 7.19

الأطفال الذين تعيش اسرتهم هذه التجربة من خلال تعدد الاعتقالات المنزلية لعدد من اطفالها مراراً وتكراراً. معاقبة الاحتلال للأطفال المقدسيين لا تكون بالحجز المنزلي فقط، بل ترافقها رقابة وتحقق يومياً، حيث تأتي دوريات الشرطة المفاجئة للتأكد من وجودهم. لذلك نستطيع أن نخلص إلى أنّ الحبس المنزلي أسهل للاحتلال ويوفر عليهم مصاريف الطفل ويحسن وجه الاحتلال أمام المحافل الدولية. وقد اصبح نهجاً واضحاً في المحاكم وأعطى سابقة قانونية لحبس الطفل مهما كان عمره بدون ان يكون الاحتلال مسؤولاً عن حبسهم.

احصائيات:

أشار عدد ممن تمت مقابلتهم الى ان حصر عدد الأطفال الذين يتم اتخاذ إجراءات الحبس المنزلي بحقهم ليس دقيقاً وليس سهلاً ولا يتم توثيقه من قبل اغلب المؤسسات، زذلك بسبب تنوع أوقات ومدة الحبس المنزلي. فقد اشارت الأستاذة عرين بدوان من هيئة شؤون الأسرى والمحررين انه من الصعب توفير إحصائية دقيقة حول الحبس المنزلي بسبب تنوع المدد، واحيانا لا يتم اعلام الهيئة من قبل الأهل عن حبس أبنائهم خصوصاً من يقضون فترات قصيرة بالحبس المنزلي.

اما الأستاذ عايد أبو قطيش من الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فأكد ان الحركة لم تعد تستطيع توثيق هذه الحالات لنفس الأسباب، إضافة للملاحقة التي تتعرض لها المؤسسات القانونية والحقوقية بالقدس.

بالمقابل أشار الأستاذ فراس جبريني الى ان مركز معلومات وادي حلوة يوثق هذه الحالات ويقسمها الى حبس منزلي قصير، يمتد لأيام ويكون بالعادة قبل تقديم لائحة اتهام، وحبس منزلي طويل يكون بانتظار المحكمة. ووفقا للإحصاءات الصادرة عن "هيئة شؤون الأسرى والمحررين" فقد كان عدد الأطفال المقدسيين الذين صدرت بحقهم أحكام بالحبس المنزلي (120) طفلا في العام 2019 و (90) طفلا في العام 2018 و(95) طفلًا خلال عام 2017، و(78) طفلًا خلال العام 2016م، و(60) طفلًا خلال العام 2015[42]. بينما أفادت الإحصائيات الرسمية بأن أكثر من 600 حالة حبس منزلي حصلت خلال عام 2022.[43] وان كانت الاحصائيات لا تفصّل عدد الأطفال من بين ال 600 حالة حبس الا ان هذه السياسة تستهدف منذ ابتكارها قبل عقد من الزمن الأطفال بشكل خاص، حيث يتضح الارتفاع الملحوظ بالعدد الرسمي لمن يُفرض بحقهم الحبس المنزلي من 2015 الى 2022، مع العلم ان بعض الحالات لا يتم تسجيلها أصلاً خصوصاً التي تكون لعدة أيام.

التعذيب

تم حظر التعذيب وتجريمه عالميا بمقتضى مواثيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي وضعت عام 1984، من قبل المجتمع الدولي خصيصا لعلاج مختلف

[42] مؤسسة مفتاح. 7.4.2020. ورقة حقائق- سياسية الحبس المنزلي

[43] مؤسسات الأسرى. 2023. تقرير حصاد عام 2022. ص 18

الجوانب المتعلقة بموضوع التعذيب، بما في ذلك وضع تعريف واضح ومحدد للتعذيب. وقد عرّفت الاتفاقية التعذيب بأنه "أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقلياً، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من غيره على معلومات أو على اعتراف، وقد يكون التعذيب لمعاقبة الشخص على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص أخر، ويقصد به أيضا تخويف الشخص أو إرغامه هو أو أي شخص أخر على تقديم معلومات أو اعتراف، و مّما يُعد تعذيباً أيضا شتى صنوف الألم أو العذاب الناشئ عن الممارسات المرتكبة بدافع التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية، ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها" (المادة/1 اتفاقية مناهضة التعذيب)[44].

يهدف التعذيب الذي تتم ممارسته بشكل ممنهج ومتواصل بالأساس الى كسر الروح المعنوية لدى الفلسطينيين ويؤثر سلباً على مؤشراتهم الحيوية النفسية، كما يحطم كل معايير القانون الدولي "فالتعذيب لا يهدف -كما هو معلن - إلى انتزاع اعترافات فقط، بل يهدف أيضاً إلى هدم الذات الفلسطينية والوطنية، وتدمير الإنسان جسداً وروحاً، وتحطيم شخصيته، وتغيير سلوكه ونمط تفكيره وحياته، ومعتقداته السياسية، والتأثير سلباً عليه وعلى المجتمع الفلسطيني بأسره. يُمارس التعذيب منذ لحظة الاعتقال الأولى ولغاية الإفراج، وفي كل الأوقات والأمكنة، وبحق كل من يتعرض للاعتقال، ذكورا وإناثاً، صغاراً وكباراً، وفقاً لما جاء في اتفاقية مناهضة التعذيب. كما لا يقتصر التعذيب على المعتقلين فقط، بل يُطال عائلاتهم أيضا"[45].

المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل تنص على كفالة الدول بعدم تعريض الطفل للتعذيب وان لا يتم التعامل مع الطفل المحتجز بصورة تعسفية وقاسية، والمادة 40 تضمن للطفل الحق في استجواب مستقل، يكفل للطفل حقه في معرفة التهم الموجهة له بلغة يفهمها ويضمن عدم اكراهه على الادلاء باعتراف أو شهادة تحت التعذيب أو التهديد، ناهيك عن حقه بهيئة قضائية نزيهة ومستقلة وفي أن من حق كل طفل "انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك أو يثبت عليه ذلك في أن يعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره،"[46]

وتدل جميع الشهادات التي ادلى بها أطفال من مدينة القدس تم اعتقالهم على التنكيل بهم بشتى الطرق بدءاً من لحظة اعتقالهم بساعات الفجر، الى استخدام شتى أساليب التنكيل والحرمان بحقهم في فترة التحقيق التي تستمر أسابيع طويلة، الى اصدار الاحكام الجائرة بحقهم لردعهم واتخاذهم عبرة من قبل الأخرين. كذلك تشير هذه الشهادات والتقارير المقدمة من مؤسسات حقوقية مختلفة الى ان الأطفال يتم احتجازهم والتحقيق معهم بلا

[44] مؤسسة الحق، القانون من أجل الانسان. 2015. الدليل المرجعي للمفاهيم والمصطلحات الحقوقية والقانونية ص 89

[45] الفراونة، عبد الناصر. 26.6.2023. التعذيب: ألم مزمن يدوم طويلاً ويتكرر دائماً

[46] اليونيسف. اتفاقية حقوق الطفل المواد 37 و40.

معرفة ولا مرافقة أي من الأهل[47]. كل هذه الإجراءات هي في خلاف دائم مع كل نص من نصوص اتفاقية حقوق الطفل.

دور المؤسسات مع الأطفال

لا يوجد عدد كبير من المؤسسات الأهلية أو الرسمية الفلسطينية تعمل، أو قادرة على العمل، في القدس لأسباب عديدة لا مجال لنقاشها هنا. لكن يهمنا الإشارة الى ان بعض المؤسسات الأهلية والرسمية الفلسطينية تقدم بعض الخدمات القانونية سواء الاستشارة، التمثيل القانوني، التوعية أو التوثيق.

وعند مراجعة نصوص وشهادات أطفال تعرضوا للاعتقال أو الحبس المنزلي أو الابعاد عن مكان السكن، وعند مراجعة نتائج مقابلات الأهل والأطفال الذين مروا بإحدى تجارب الانتهاكات من اعتقال أو حبس وغيرها، وحتى من مقابلاتنا مع المؤسسات القانونية والحقوقية، **جميعها تشير بوضوح الى وجود فجوات ونقص كبيرين في الخدمات القانونية المقدمة للأطفال في القدس، نقص كمي ونقص نوعي،** ويمكن تلخيص هذه الفجوات بالتالي:

- **أولاً: ضعف التنسيق بين المؤسسات الأهلية والحكومية الفلسطينية** ووجود شكل من أشكال المنافسة بينها، حيث قلّصت العديد من المؤسسات عملها في القدس بسبب عدم قدرتها على المنافسة أو بسبب الهجمة التي تتعرض لها المؤسسات الحقوقية والقانونية في المدينة، حيث ترك بعضها العمل في الارشاد القانوني وفضل التفرغ للحملات الدولية.
- يوجد تضارب مبدأي بين اتجاهين أساسيين في تقديم الخدمات القانونية والحقوقية للأطفال في القدس، وهو يعتبر عاملاً رئيسياً من الضروري التعمق في النظر فيه. حيث يوجد اتجاه يرفض مبدئياً الصفقات والاتفاقيات السريعة مع النيابة العامة **الا وقت الضرورة القصوى،** كونه يعطي شرعية للمحاكم الصورية، ويقلل من الأعباء على الاحتلال ويزيدها على الأهل، كما يُجرّم الطفل ويضيف مدة إضافية لمدة عقوبته المفترضة بسبب عدم احتساب مدة الحبس المنزلي من مدة الحكم، ناهيك عن ان هذه الصفقات تُحمّل الطفل ملفاً أمنياً وتلمع صورة الاحتلال كون اسرى الحبس المنزلي من الأطفال لا يظهرون في قوائم الاسرى. بينما على الجهة الأخرى هنالك اتجاه يرى هذه الصفقات ضرورة بسبب الأعباء الكبيرة الملقاة على المحامين وعدد الملفات الكبير الذي يحمله كل محام ومركز، تساعد بتخفيف احكام بعض الأطفال في حال الصفقات الجماعية حيث يتم "توزيع" الحكم على المجموعة وتعمل على إبقاء الطفل خارج اسوار السجن وان كان في الحبس المنزلي.
- **ثانياً: عف قدرة المؤسسات على تقديم إنجازات** أو اختراقات تُذكر في مجال الدفاع القانوني واخفاقها في منع انتهاك حقوق الطفل وفي تحقيق حتى ما ينص عليه القانون الإسرائيلي. فمثلاً ومن المنصوص عليه قانوناً **انه يحق للطفل ان يحصل على ارشاد قانوني قبل البدء بالتحقيق معه،** وحتى يلتف الاحتلال على هذا الحق يقوم ضابط الشرطة بالاتصال على المحامي ليعطيه ارشاد قانوني على الهاتف، واصبح هذا الشكل من الارشاد معترفاً به من

[47] حسب شهادات مشفوعة بالقسم نشرتها عدة مؤسسات حقوقية وقانونية

المحكمة والمؤسسات، وهذا يكون باللحظات الأولى من اعتقال الطفل حيث لا يعرف من الذي يحدثه على الهاتف، وبالتالي يَفقد الارشاد القانوني قيمته[48].

- وفي مقابلة مع محامي مركز معلومات وادي حلوة أشار الى ان من اهم العوامل التي تحدد مصير الطفل المعتقل هو الارشاد القانوني، حيث يعرف الطفل حقوقه ويعرف كيف يواجه رهبة التحقيق. لكن بسبب كم الاعتقالات الكبيرة للأطفال وعدم وعي الأهل بأهمية حضور المحامي وعدم توفر محامين بعدد كاف لتقديم الارشاد يصبح تقديم الارشاد القانوني اصعب واقل كفاءة.
- **ثالثاً: الحاجة الى برامج توعية استباقية،** حيث تُعتبر التوعية قبل الاعتقال من العوامل التي تساعد الطفل في معرفة كيفية التصرف حال تعرضه للاعتقال. وقد أشار محامي مركز وادي حلوة الى عدد من الحالات التي أشار له أطفال تمّ اعتقالهم انهم تذكروا ما قاله لهم بجلسات التوعية بالمدارس وتصرفوا على هذا الأساس. ويحاول المركز تقديم التوعية للأطفال في المدارس، بالأحياء، بالمخيمات الصيفية والنوادي الشبابية والرياضية.
- اما مؤسسة الضمير فتقدم برامج توعية من خلال نشر البوسترات والكليبات الدورية، إضافة لجلسات توعية في المدارس، حيث تقدم الضمير برنامج توعية متكامل للناس (الأهالي) والأطفال في القدس والضفة، ويتم إيلاء هذا الجانب أهمية كبرى من المؤسسة، حيث تم عقد 10 لقاءات في مدارس القدس في 2021.

وفي 2022 تم انتاج فيلم توعوي عن حقوق الأطفال[49]، إضافة لكليبات أقصر يتم تنفيذها سنويا. كذلك من المخطط عقد لقاءات في 5 مدارس حتى نهاية العام 2023.[50]

- وتقدم الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال جلسات التوعية في المدارس في القدس، فخلال العام 2022 قدمت 40 ورشة توعية حول الحقوق والانتهاكات، شارك بها 714 طفلاًاة 415 ذكور و239 اناث.[51]

أمّا هيئة شؤون الاسرى والمحررين فقد اشارت الى انه "من سنة لا يوجد أي أنشطة توعوية بالمدارس بالقدس بسبب تضييق الاحتلال على عمل الهيئات القانونية والحقوقية بالمدينة[52].

- **رابعاً: ضعف القدرات والموارد القانونية التي تعمل مع الأطفال،** ففي مقابلة مع محامي مركز معلومات وادي حلوة أشار ان المركز، وحسب علمه، هو الوحيد الذي يعمل مع الأطفال في القدس وان لديهم 3 محامين فقط، بينما هنالك حاجة لعشرات المحامين لسد احتياج الأطفال في القدس بسبب استهدافهم بشكل أساسي في المدينة. وقد أشار المحامي الى ان كل ما يتعلق باعتقال الأطفال فيه إشكالية، حيث يتم اعتقال الأطفال بساعات الفجر أو من الشارع، وهناك حاجة لوقت لتحديد مكان اعتقال الطفل وان المحامين يضطرون للاتصال بمعظم محطات الاعتقال المعروفة لديهم للتحقق من مكان اعتقال الطفل، ثم بعد معرفة مكان الطفل التوجه لتقديم الاستشارة القانونية له، وبعد تمديد اعتقال الطفل يتم تقديم استشارة قانونية ثانية له، التمثيل بالمحاكم بجلساتها الكثيرة، زيارة الطفل بالسجن، وبحالة الطفل

[48] مقابلة الأستاذة احترام 20.8.2023

[49] مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان. 4.6.2023 فيديو توعوي: اعرف حقوقك - يوم الطفل الفلسطيني

[50] مقابلة الأستاذة احترام 20.8.2023

[51] مقابلة أبو قطيش، عائد 2.9.2023

[52] مقابلة العلمي، رامي. 31.8.2023

المصاب يقوم المحامي بزيارته يوميا بالمستشفيات. أمّا **في** حالات الحبس المنزلي أو الابعاد عن منطقة السكن، يقوم المحامي بالتواصل مع الطفل وزيارته، ومراجعة لوائح الاتهام التي تحتوي على عشرات الصفحات والتي تحتاج لمراجعة دقيقة من قبل المحامي. وفي حال الاعتقال، تقوم الشرطة **بمصادرة** أجهزة **الهاتف** والحاسوب ويكون استرجاع هذه الأجهزة عبءً إضافياً على المحامي. كل ذلك دون ذكر حالات اعتقال الأطفال من قبل المستعربين، ودون ان يُعرف رسمياً من اعتقلهم وأين تم اقتيادهم. للعمل مع كل هذه الاحتياجات للأطفال في القدس فقد قدّر المحامي أنّ هناك حاجة الى أكثر من 20 محام[53]

ففي مركز معلومات وادي حلوة وخلال شهر رمضان الأخير، تابع المركز ما يقارب 450 حالة اعتقال لأطفال في القدس. وأشار محامي المركز ان عدد الحالات في القدس ارتفع بشكل ملحوظ بعد 2019، ففي شهر واحد من عام 2021 تم اعتقال أكثر من 600 طفل، وهو نفس العدد الذي كان قد تم اعتقالهم بسنة 2016 كاملة.

في الضمير تم العمل مع 5 حالات في العام 2021، ولا يوجد حالياً أي ملفات تتابعها مؤسسة الضمير وكذلك لا يوجد حسب ما أجريناه من لقاءات أي متابعات قانونية لدى أي من المؤسسات الأخرى العاملة مع الأطفال في القدس.

- **خامساً: ضعف آليّات التبليغ بعمليات اعتقال الأطفال،** فبعض الأطفال يتم اعتقالهم بالشارع دون علم أهلهم، واحياناً يتواصل الناس مع مراكز تتابع هذه القضايا وتعرفهم انه تم اعتقال طفل دون ذكر تفاصيل عنه، فيكون من الأصعب الوصول للطفل حتى يقوم الأهل بالتواصل مع المحامين والمراكز بعد ان تقوم الشرطة بالاتصال بهم واعلامهم باعتقال ابنهم أو ابنتهم القُصّر. وحتى في اعتقال الأطفال من البيت فجراً قد لا يجد الأهل أو لا يعرفون الى من يتوجهون بساعات الفجر بسبب عدم وجود قنوات اتصال مع المراكز أو المحامين بهذه الساعات، أو بسبب عدم معرفة الأهل لمن يلجأون.

حسب تصريح بعض الأمهات اللواتي تم اعتقال أبنائهن انهن لم يعرفن لمن يتوجهن بينما حسب المؤسسات والمراكز فأن هذه المراكز – مثل مركز معلومات وادي حلوة – يقدم الخدمات لجميع من يتم اعتقالهم من الأطفال حال معرفتهم بخبر اعتقالهم. ان عدم توفر آلية تصل بين الأهل والمراكز لا تقتصر على عدم معرفة الأهل بالمراكز، لكن احياناً هنالك تردد من قبل الأهل بالتواصل مع هذه المراكز بسبب شعورهم بعدم وجود متابعة حثيثة أو عدم استجابة المحامي لاتصالاتهم[54] بينما من طرف المحامين يعزون ذلك لعبء القضايا عليهم، حيث لا يستطيعون توفير رد شاف لكل ام أو اب يتواصل معهم[55].

مدى موائمة الخدمات القانونية والحقوقية لحاجة الأطفال المتعرضين للانتهاكات الإسرائيلية

لا بد ان الخدمات القانونية والحقوقية وخدمات التوعية التي تقدمها المؤسسات الحقوقية والقانونية والمؤسسات التي تُعنى بشؤون الطفل في القدس لا ترقى لمستوى الحاجة الكبيرة في هذا الملف. بل ان العديد من المؤسسات التي كانت فاعلة في القدس قبل 2020 ما عادت كذلك اليوم أو قلصت خدماتها للحدود الدنيا بأحسن تقدير (الحركة العالمية

[53] مقابلة جبريني ، فراس. 16.9.2023
[54] مقابلة الغول، لمياء. 2.8.2023
[55] مقابلة جبريني ، فراس. 16.9.2023

للدفاع عن الأطفال، مؤسسة الحق[56]، نادي الأسير، مؤسسة الضمير، مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية[57]، الهيئة الوطنية العليا لشؤون الأسرى). ومن اهم الأسباب التي دفعت هذه المؤسسات لتقليص أو انهاء عملها في القدس الهجمة الاحتلالية على طواقم هذه المؤسسات، تقليص التمويل، والمنافسة بين المؤسسات بدل التشبيك، وقلة المساندة الدولية أو مساندة السلطة الفلسطينية. ان التقليص أو الانسحاب من تقديم الخدمات في القدس يجعل إمكانيات تلبية احتياجات الأطفال شبه مستحيلة، وهذا ما أكده جميع من قابلناهم من ممثلي المؤسسات القانونية والحقوقية بأن الحاجات أكبر بكثير مما يمكن لهذه المؤسسات تقديمها، وهذا يضطر المؤسسات الى تقديم خدمات أقل جودة للأطفال وأسرهم. وقد يكون مثال على ذلك عدد الملفات القانونية التي يتابعها المحامي الواحد في مركز من مراكز الدعم القانوني للأطفال، ففي 2022 مثلا عمل مركز وادي حلوة على متابعة 700-800 استشارة وملف لأطفال في القدس، مع العلم ان المركز لديه 3 محامين يتابعون الملفات القانونية، أي ان كل محامتابع بين 230-270 حالة بالسنة بالمعدل العام، أي يوم ونصف من المتابعة لكل ملف، وذلك يشمل البحث عن مكان اعتقال الطفل، التواصل مع الأجهزة الأمنية الشرطية لمقابلة الطفل، تقديم استشارة قانونية للطفل، قراءة ملف الطفل، متابعات محاكم الطفل، زيارات الطفل في المعتقل...الخ. مما يشير الى صعوبة تقديم خدمات ذات جودة بوجود عدد قليل من المحامين. كما أنّ هذا الشُح في الخدمات القانونية يدفع بعض المحامين والمؤسسات الى تبني سياسة عقد الصفقات بكل ثمن، "أحد المحامين، يتفق مع النيابة العامة بأغلب القضاياً على صفقات ظالمة على الأقل لبعض الأطفال، وبدل ان يسعى لإسقاط التهم عن الطفل مثل تهم "الإرهاب" يقومون بعقد صفقات بهدف اغلاق الملفات بأي ثمن"[58]، فمن يدفع ثمن شُح الموارد القانونية هم الأطفال وأسرهم، بينما يحرر ذلك المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من أعباء الإجراءات القانونية الطويلة والمكلفة. "الصفقات القانونية للأسف تسبب ظلماً للطفل حيث يضطر للاعتراف ويسجل عليه ملف امني والذهاب للصفقات يجب ان يكون فقط بالحالات الاستثنائية وليس القاعدة كما يجري الآن."[59]

من جهة ثانية فأن عدد جلسات التوعية التي قدمتها المؤسسات القانونية للأطفال في القدس متواضعة جداً ولا ترقى لمواجهة الارتفاع الحاد في نسبة استهداف الأطفال في القدس والتي تُعد الأعلى. ففي تقارير مؤسسات مثل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ومؤسسة الضمير يتضح ان المؤسستين مجتمعتين قدمتا في العام الماضي 50 ورشة توعية في المدارس بمعدل 20 طالباً في كل ورشة، وبذلك تكون هذه الورشات وصلت لحوالي 1,000 طالب في القدس من أصل 100 ألف طالب مسجلين في مدارس المدينة، ناهيك

[56] رغم المعيقات التي وضعها الاحتلال إلا أن مؤسسة الحق ما زالت تعمل في توثيق الانتهاكات في مدينة القدس.

[57] تشير المعطيات إلى مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية قد استمر في توثيق وتبني بعض القضايا في القدس حتى 2016.

[58] مقابلة الغول، لمياء. 2.8.2023

[59] مقابلة الأستاذة احترام 20.8.2023

عن ان هذه الورشة تقدم للطلاب في المدارس الخاصة والتي تتبع للسلطة الفلسطينية فقط وتستثني الطلاب الذين يدرسون في المدارس الحكومية الإسرائيلية والتي تشرف عليها وزارة المعارف الإسرائيلية وبلدية القدس، وتشكّل ما نسبته 53% من مجمل قطاع التعليم في القدس، حيث "يبلغ عدد طلبة القدس حوالي 98,428 طالب وطالبة - لا يشمل العدد الطلبة في رياض الأطفال- يذهب حوالي 45,500 طالب وطالبة منهم الى 146 مدرسة تتبع للمظلة الفلسطينية (الأوقاف العامة، المدارس الأهلية، وكالة الغوث)، والباقي يذهب الى مدارس تتبع لإدارة حكومة الاحتلال".[60] فأكثر من نصف الطلاب الفلسطينيين محرومون من أي شكل من أشكال التوعية داخل المدارس، وبالغالب فأن إدارات هذه المدارس ترفض أصلاً أي توعية قانونية بسبب إصرارها على التنسيق مع مؤسسات البلدية.

التعاون بين المؤسسات

بشكل عام هناك ضعف تنسيق بين المؤسسات حسب تصريحات ممثلي المؤسسات التي تم التواصل معها، الا في اصدار بيانات وتقارير دورية مثل تقرير حصاد العام الذي تصدره 4 مؤسسات تُعنى بالأسرى وشؤونهم (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة – القدس) الا انه لا توجد شبكة متخصصة بالأسرى الأطفال، وهو الأمر الهام في ظل خصوصية وضع الأطفال وخصوصية القوانين المتعلقة بهم والإجراءات المتخذة بحقهم.

تقوم هيئة شؤون الأسرى بالتنسيق والتعاون مع جمعية الشبان المسيحية في توجيه الأسرى المحررين بمن فيهم الأطفال للإرشاد والتأهيل المهني، كما تقوم مؤسسة الضمير بالتنسيق مع بقية المؤسسات لتوفير معلومات التوثيق حول الانتهاكات، وتوجيه الحالات المرضية لمؤسسات مثل أطباء بلا حدود.

من جهته يقوم مركز معلومات وادي حلوة بالتنسيق مع هيئة شؤون الأسرى والمحررين في تبادل المعلومات والتنسيق معاً، إضافة لاستلام المركز لحالات الأطفال وتوجيه الكبار نحو الهيئة والعكس صحيح.

تحليل واقع المؤسسات القانونية في القدس

يمثل تحليل واقع المؤسسات الحقوقية والقانونية في القدس خطوة أساسية وحيوية في فهم وتقييم أدائها وقدراتها. إنها عملية تسمح بتحديد الجوانب التي تبرز فيها نقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسات الداخلية. كما تسلط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه هذه المؤسسات في بيئتها الخارجية.

فتحليل نقاط القوة يكشف عن القدرات والمميزات التي تجعل المؤسسات القانونية والحقوقية كجزء من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني متميزة وفعالة. بينما تحليل نقاط الضعف يسلط الضوء على المشاكل والنواقص في الأداء والبنية التحتية لهذه المؤسسات. فيساعد هذا التحليل في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير وتحسين لتعزيز كفاءة المؤسسات والارتقاء بأدائها.

[60] مؤسسة فيصل الحسيني. شباط 2023. التعليم في القدس

بينما يساعد تحليل الفرص في رصد الاتجاهات والاحتمالات التي يمكن الاستفادة منها، والتي يمكن انها متوفرة لكنها غير مستخدمة بعد. بينما تحليل التحديات يمثل القاء الضوء على المخاطر والعقبات الموجودة في بيئة المؤسسات المقدسية ومحيطها.

يشكل هذا التحليل أداة أساسية لتطوير استراتيجيات ناجحة ويساعد على تطوير توصيات التدخل المستقبلية.

نقاط القوة

- لدى بعض المؤسسات كادر قانوني متخصص يعمل منذ فترة مع الأطفال أصبح متمرساً في قضاياهم.
- وجود هياكل مختصة لدى بعض المؤسسات لمتابعة حالات انتهاك حقوق الطفل يعزز من إمكانية رصد وتوثيق الانتهاكات وتقديم الدعم القانوني بشكل فعّال.
- لدى بعض المؤسسات خبرة في برامج المناصرة المحلية والدولية التي تُسمع الصوت الفلسطيني في القدس محلياً ودولياً.
- لدينا مؤسسة واحدة متخصصة بالعمل مع الأطفال من الناحية القانونية، وهذه بداية جيدة وان لم تكن كافية.
- اصدار مؤسسات الأسرى لتقرير شهري وتقرير حصاد سنوي يفصل حالات اعتقال الأطفال ويفصل الحالات في القدس يعطي اضاءة على الانتهاكات بالقدس وضد الأطفال تحديداً.
- تعاون بعض المؤسسات (هيئة شؤون الأسرى ومركز معلومات وادي حلوة مثلاً يتبادلان القضايا بحيث ان الهيئة تحول قضايا الأطفال للمركز والمركز يحول قضايا البالغين للهيئة) هذا يزيد من وتيرة التعاون ويركز التخصصات.
- الرغبة الواضحة لدى المؤسسات القانونية في تحسين الوضع القانوني للأطفال المعتقلين.
- لدى بعض المؤسسات الرغبة والقدرة على تدريب المحامين وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل مع حالات الأطفال المعتقلين مما يساعد على زيادة كفاءة المساندة القانونية.
- وجود مؤسسات تقدم دعم نفسي واجتماعي للأطفال الضحايا وتأهيل مهني لبعض الأطفال يمكن أن يساعدهم في تجاوز تجاربهم والتعامل مع الآثار النفسية والاجتماعية للاعتداءات التي تعرضوا لها.
- وجود نقابة مهنية للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في القدس تقدم الدعم النفسي الاجتماعي للمجتمع المحلي. يمكن التنسيق معها لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الأسرى في الحبس المنزلي وأسرهم ومحيطهم للتخفيف من الأعباء النفسية الاجتماعية التي يتعرض لها الأطفال واسرهم بالقدس.

نقاط الضعف

- ضعف التنسيق بين المؤسسات الأهلية والحكومية الفلسطينية.
- المنافسة بين المؤسسات.
- شُح او انعدام التمويل الرسمي العربي والدولي للمؤسسات القانونية في القدس.
- عدد المؤسسات الحقوقية التي تُوفر تمثيل قانوني قليل جداً، ولا يستطيع أن يُغطي الاحتياج المتزايد للتمثيل القانوني المهني.
- انقسام المؤسسات في التوجهات القانونية (مثل الانقسام حول الصفقات القانونية) يمكن أن يضعف التوجه الشامل نحو تحسين حقوق الأطفال المعتقلين.
- ضعف التنسيق وتقاسم المهام بين المؤسسات يمكن ان يُضعف دورها القانوني.
- نقص المحامين والموارد القادرة على التصرف فور اعتقال الأطفال يمكن أن يقلل من القدرة على تقديم الدعم القانوني لهم.

- ضعف قدرة المؤسسات على تقديم إنجازات او اختراقات تُذكر فى مجال الدفاع القانوني
- قبول بعض المحامين والمؤسسات بتقديم ارشاد قانوني من خلال الهاتف للطفل بدل ارشاد وجاهى.
- ضعف اليات التبليغ بعمليات اعتقال الأطفال.
- شُح او انعدام الدعم المالي من قبل السلطة الفلسطينية للمؤسسات المقدسية، وتركها أسيرة قدراتها على جذب التمويل، أضعف من دور السلطة ومن قدرات المؤسسات القانونية التى اضطر بعضها الى اغلاق باب خدماته بالمدينة.

التحديات

- عدم وجود مقرات لغالبية المؤسسات في القدس.
- الملاحقة الأمنية لطواقم المؤسسات.
- ضعف القدرة على التخطيط الاستراتيجي لدى المؤسسات القانونية.
- توجه بعض المؤسسات نحو عقد الصفقات وما يحمله ذلك من إقرار بتجريم الأطفال المعتقلين.
- ما زالت عملية التوثيق تفتقر للمهنية ونقص الكادر الموثق.
- انعدام قنوات الاتصال بالمراكز بساعات الليل والفجر والتى بالعادة تكون ساعات اعتقال الأطفال من البيوت، وأكثر الأوقات التي يحتاج الأهل والطفل لتبليغ المؤسسات القانونية بها.
- يوجد تناقض واضح بين احصائيات المؤسسات القانونية الفلسطينية والإسرائيلية الحقوقية مما قد يُضعف دور هذه المؤسسات في العمل على الساحة الدولية خصوصاً.
- بعض المؤسسات لديها برنامج اعلامى جيد لكن بحاجة لتطوير وبعضها بحاجة لإعادة بناء المواقع، حيث يمكن القول ا،ن هنالك اقبالاً متواضعاً على هذه المواقع لتلقى المعلومات (أحد البرامج التوعوية مثلا لم يسجل الا بضع عشرات من المشاهدات وموقع المؤسسة رغم عراقتها لم يسجل سوى بضع مئات من المشتركين).
- قد يكون من الصعب توجيه التمويل بشكل فعال نحو الأولويات القانونية للأطفال المعتقلين او المعرضين للانتهاكات.
- التناقض في الإحصائيات يعكس تحديات في جمع البيانات وتحليلها بشكل موحد وموثوق، والفوارق الكبيرة فى الأرقام تعزز من انعدام الثقة بين الأطراف المعنية وتزيد من تعقيدات تبني استراتيجيات واضحة.
- تأثير الظروف السياسية والواقع "الأمنى" والنزاعات في القدس على تطوير وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية يشكل تحدياً جوهرياً امام المؤسسات القانونية التى تواجه تغول دولة الاحتلال منفردة.
- قد تكون هناك صعوبة في تأمين الموارد المالية والبنية التحتية الضرورية لتنفيذ البرامج التوعوية والتدريبية، وتنسيقها بين المؤسسات، وصعوبة تنفيذ البرامج والتدريبات في مناطق القدس بسبب العوامل السياسية والملاحقة الأمنية.
- يجب ضمان توافق أدوات التوثيق مع القوانين المحلية والدولية والمعايير القانونية، لذا لا بد من وجود مختصين بهذه القوانين والمعايير في الاشراف على تنفيذ خطة التوثيق الاستراتيجية حتى لا تضيع الجهود هباءً.
- ضرورة إيجاد اليات لضمان عدم تعرض المواطنين المشاركين في التوثيق للمخاطر وتأمين حمايتهم.
- نقص المحاميين والناشطين القانونيين الذين لديهم الكفاءة والقدرة لتقديم الارشاد القانوني يجعل المهمة أصعب على القلة المتوفرة.ضعف وعى الأهالي بأهمية الارشاد القانوني وعدم مشاركتهم او تشجيعهم لأبنائهم على المشاركة بورشات الارشاد القانوني الاستباقية.

الفرص

- الحاجة كبيرة بسبب ارتفاع نسبة الانتهاكات بحق الأطفال في القدس.
- ما زالت القوانين الإسرائيلية توفر بعض الفرص لصالح الطفل لو زادت حملات الضغط والتعبئة.
- سعى الأهل للوصول للمساعدة القانونية بحال تعرض أحد أطفالهم للانتهاكات.
- المدارس والمؤسسات والأندية لديها الاهتمام بتوفير التوعية القانونية للأطفال فيها.
- يوجد برامج توعية للأطفال فى المدارس لكنها ما زالت قليلة جداً.
- يمكن أن يساهم التركيز على تطوير وتعزيز القوانين واللوائح في حماية حقوق الأطفال في برامج وقوانين السلطة الفلسطينية الى تقديم نموذج مناقض لنموذج الانتهاك الذي تقدمه دولة الاحتلال وبالتالى يمكن ان يساعد في الضغط لتحسين وضع الأطفال الفلسطينيين في القدس، يمكن استخدام التشريعات والسياسات

- بعض المؤسسات بدأت تدرك أهمية تبني قضايا اعتقالات الأطفال، وتبنّى نهج تدريب ناشطى حقوق طفل وحقوق انسان وموثقين للانتهاكات.
- توسع المؤسسات فى التوجه نحو العمل الدولى يمكن أن يكون له تأثير إيجابى على توعية المجتمع الدولى بمشكلة حقوق الطفل فى القدس.
- يمكن للمؤسسات التعاون معًا لتجاوز التنافس وتعزيز التنسيق بينها لتحقيق أهداف مشتركة.
- العمل الدولى يمكن أن يفتح أبوابًا للتعاون مع منظمات دولية وزيادة الضغط على إسرائيل من خلال المجتمع الدولي والمؤسسات القانونية الدولية.
- برامج التوعية الاستباقية تساعد الأطفال وأهلهم على معرفة حقوقهم وكيفية التصرف في حالة الاعتقال مما يزيد من قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم.
- وجود جسم مركزي مثل مظلة او ائتلاف يمكن ان يساعد في توفير استغلال أفضل للموارد، توزيع أفضل للعمل وتنسيق أعلى بين المؤسسات القانونية.
- التمايز في الاحصائيات ومعايير احتساب الأعداد قد تكون فرصة لتعزيز توجيه الجهود نحو تطوير معايير مهنية موحدة لجمع البيانات وتوثيق الانتهاكات والدفع نحو تحقيق مزيد من الشفافية والمصداقية في إصدار الإحصائيات والتقارير- أي فرصة لزيادة المهنية في العمل القانوني.
- استخدام تقارير الظل والتقارير القانونية لجذب الانتباه الدولى إلى حالات انتهاك حقوق الأطفال فى القدس والضغط لإجراء تحقيقات دولية وصولاً لتجريم دولة الاحتلال في المحافل الدولية.
- لتشجيع المؤسسات القانونية المحلية والدولية على توجيه مزيد من الاهتمام للانتهاكات في القدس.
- الضغط على الأجهزة القضائية الإسرائيلية للالتزام بالقوانين الدولية وحتى القوانين الإسرائيلية نفسها التى تميز بين الأطفال على أساس قومى عرقى.
- تضمين برامج التوعية الحقوقية والقانونية ضمن المناهج الدراسية يمكن أن يؤدي إلى زيادة وعى الأطفال بحقوقهم وكيفية حمايتها من اخلال استثمار موارد المدارس المتوفرة من مكان وطاقم (بحال تم تدريب المعلمين\ات) او من خلال الناشطين الحقوقيين والقانونيين.
- تطوير أدوات ووسائل التوثيق وتدريب المواطنين على تسجيل الاعتداءات بصورة مهنية، وإنشاء نظام قاعدة بيانات شامل لتسجيل التقارير والشكاوى، وإنشاء تطبيق وخط ساخن للتبليغ، يمكن أن يساهم فى جمع معلومات دقيقة وكافية حول الانتهاكات وتوثيقها بشكل موحد.
- تشجيع المشاركة الفعّالة للمجتمع المحلي في مواجهة الانتهاكات والضغط من خلال اللجان الشعبية ومجالس الشباب يمكن أن يقوي الجهود القانونية والحقوقية ويزيد من الموارد البشرية الطوعية القادرة على المساهمة في مواجهة الانتهاكات واثارها.
- تقديم شكاوى دولية قائمة على أساس توثيق الانتهاكات والتقدم بهذه الشكاوى إلى المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية يمكن أن يسهم فى تجريم الانتهاكات ضد الأطفال الفلسطينيين في القدس.

الاستراتيجيات القانونية، الحقوقية

بناء على مقابلات ممثلي المؤسسات ومراجعة المواد المتوفرة حول عمل المؤسسات من تقارير واصدارات، فقد وُجد ان الاستراتيجيات القانونية والحقوقية للمؤسسات النشطة بالقدس تتركز بالتالي:

- قبل الاعتقال: توعية الأطفال حول الاعتقال والحقوق من خلال ورش عمل في المدارس والمخيمات الصيفية والتجمعات الشبابية.

- خلال الاعتقال: رصد مكان اعتقال الطفل، تقديم استشارة قانونية، تمثيل قانوني في حال المحاكمة، متابعة وضع الطفل في الأسر أو الحبس المنزلي قانونياً لضمان الحد من انتهاك حقوقه وتوثيق الانتهاكات بحقه.

التوصيات والاستراتيجيات المقترحة

من المهم بالبداية التأكيد ان أي استراتيجية لا تتضمن تداخل كل القطاعات فيها ستبقى استراتيجية مبتورة، فلا بد من استنهاض كافة

الامكانيات وتوحيدها من اجل ضمان اعلى نسبة من النجاح في احقاق الحقوق القانونية والحقوقية للأطفال الفلسطينيين في القدس. وان كان دور هذه الدراسة اقتراح استراتيجية للمؤسسات الأهلية فسيكون التركيز على دور هذه المؤسسات دون ان نغفل ضرورة تناغم وتكامل بقية القطاعات.

وبسبب خصوصية الوضع في القدس وصعوبة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والرسمية، فلا بد ان تقوم المؤسسات الأهلية – المقدسية - بالدور التنسيقي بين السلطة السياسية الفلسطينية، الهيئات القانونية المختلفة محلياً ودولياً، والمجتمع المقدسي بكل اطيافه. ان تنسيق العمل الحقوقي والقانوني مهمة صعبة وتحتاج الكثير من الجهد والارتقاء فوق الحدود المؤسساتية، لذا سيكون من الأجدى بلا شك القيام بهذا الدور من خلال ائتلاف مقدسي حقوقي قانوني قائم أو تتم اقامته ومتابعة وتقييم ادائه بشكل دوري بهدف تطوير دوره وتعديل استراتيجياته لتتوافق مع المستجدات في القدس ومتطلبات الأطفال فيها.

وبالتالي، نقترح أن يتم العمل على مستويين رئيسيين المحلي والدولي.

1) أولاً الصعيد المحلي: على مستوى دور المؤسسات الأهلية على المستوى الوطني الاستراتيجي:

- **تعزيز وتفعيل التشريعات والقوانين:**
  - إنشاء هياكل مختصة لمتابعة حالات انتهاك حقوق الطفل وتقديم الدعم القانوني المجاني لكل طفل فلسطيني، وأن يكون ذلك ضمن التشريعات المكتوبة حتى لا يتم التغاضي عنها أو تناسيها مستقبلاً.
  - الضغط على السلطة الفلسطينية من اجل سن تشريعات وسياسات تعمد الى تشجيع المؤسسات القانونية المحلية والدولية على إيلاء المزيد من الاهتمام للانتهاكات في القدس، حيث أجمعت جميع المقابلات التي اجريناها والمراجعات التي قمنا بها الى ان "هناك غياب كبير للمؤسسات القانونية العاملة في مدينة القدس، والتي تعنى بشؤون الأسرى والمحررين والشهداء، بعد إقدام الاحتلال على إغلاق العديد منها"[61]. وهنا على السلطة ان تقدم المنح المالية الخاصة للمؤسسات العاملة في القدس وتوفير وسائل المساعدة والمساندة المختلفة لها مثل دعم تطوير مواقعها الاكترونية لتخصص جزء منها للانتهاكات في القدس بصورة خاصة، توفير التدريب وحتى الدعم للعاملين بالتوثيق والقانونيين العاملين بالجزئيات القانونية مع الأطفال وغيرها من وسائل دعم واسناد للأطفال واسرهم.
  - تقديم تقارير الظل والتقارير القانونية بشكل دوري ومستمر في الهيئات الدولية المختلفة لإبقاء الضوء مسلطاً على انتهاك حقوق الأطفال في القدس.
- **التدريب والتعليم:**
  - تدريب المحامين لتحسين قدراتهم في تقديم الارشاد القانوني والذي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على وضع الأطفال المعتقلين، وتمكينهم من القوانين والإجراءات التي تساعد الطفل على اسقاط القضية عنه.
  - تشكيل وتدريب هيئات ولجان ناشطين قانونيين قادرين على توفير خدمات التوعية

[61] هيئة شؤون الأسرى والمحررين . 13.5.2019مؤتمر الأسرى الدولي الثالث تحت عنوان: الأطفال الفلسطينيون وسياسات الاعتقال الإسرائيلية (cda.gov.ps) ص 135

والإرشاد القانوني للأطفال والأهل وتقديم برامج توعية وارشادات في الاحياء والمدارس من خلالهم.

- مطالبة السلطة الفلسطينية بدعم توفير أدوات وفرص لتدريب المحامين، الموثقين، الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، الصحفيين، الناشطين وغيرهم من الفئات التي يمكن توظيفها للعمل مع الأطفال و/ أو من أجل الأطفال في القدس.
- دمج برامج التوعية الحقوقية والقانونية الخاصة بمواجهة الانتهاكات في المناهج الدراسية والأنشطة اللامنهجية ضمن الخطة السنوية العامة لوزارة التربية والتعليم.
- توفير دورات تدريبية متخصصة للمعلمين/ات والتربويين بالمدارس والأندية للتعريف بحقوق الطفل وكيفية التعامل مع حالات الانتهاكات التي يتعرض لها الطلاب/ الأطفال في المدارس والأحياء.
- إنشاء هياكل مختصة لمتابعة حالات انتهاك حقوق الطفل وتقديم الدعم القانوني بمشاركة أهلية ورسمية محلية ودولية.
- تبني تطوير الاساليب القانونية من أدلة الإجراءات الخاصة بالمحامين والناشطين الحقوقيين والقانونيين محلياً ودولياً للتعامل مع انتهاكات دولة الاحتلال، والضغط القانوني لتنفيذ القوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بحماية الأطفال (مثل دليل المعايير القانونية للدفاع عن الأطفال الذي أصدرته مؤسسة الضمير) بالتنسيق مع نقابة المحامين والمؤسسات المعنية بتطوير قدرات القانونيين والمحامين.
- تبني تدريبات للصحافيين والناشطين الإعلاميين حول الانتهاكات والتعريف بها وبنتائجها وتسليط الضوء عليها بالتعاون مع نقابة الصحفيين والمؤسسات المعنية بالنشاط الاعلامي.
- تبني وتطوير ادلة تعريفية وتطوير وسائط تعليمية، توعوية وتعريفية بالحقوق وآليّات التعامل مع الانتهاكات واستراتيجيات المواجهة موجهة للأطفال والشباب تستخدم أدوات الاتصال المرئية التي يمكن ان تصل للأطفال بشكل أفضل وأكثر وضوحاً، لتزيد من معارفهم وقدراتهم على مواجهة الانتهاكات بحقهم، مثل كتيبات وملصقات تشرح حقوق الطفل بشكل مبسط وواضح، فيديوهات توعوية، بودكاستات مسموعة وغيرها من الوسائل.
- تبني تعريفات وتوضيحات مناسبة لجيل المراهقين والأطفال توضح المصطلحات القانونية والحقوقية، مع التركيز على المصطلحات والتعريفات الخاصة بالقدس، على غرار الدليل المرجعي للمفاهيم والمصطلحات الحقوقية والقانونية الذي أصدرته مؤسسة الحق[62].

- **تنسيق العمل بين المؤسسات الأهلية والرسمية الفلسطينية والدولية:**

- التنسيق بين المؤسسات القانونية والحقوقية بحيث تكون مؤسسة/ات متخصصة بموضوع التمثيل القانوني وأخرى بموضوع التوثيق وأخرى بموضوع التوعية ...الخ، وتكون جميع المؤسسات ضمن ائتلاف وطني واسع تقوم

[62] مؤسسة الحق القانون من أجل الانسان، (2015)، الدليل المرجعي للمفاهيم والمصطلحات الحقوقية والقانونية.

من خلاله كل مؤسسة بتزويد المؤسسات الأخرى بأي مواد أو معلومات لها علاقة بالجزئية الخاصة بها. لعل في تجربة مؤسسات الأسرى الأربعة في اصدار حصاد سنوي وتقارير شهرية حول الأسرى، نموذجاً اولياً يمكن البناء عليه وتوسيعه ومهننته بطريقة أفضل.

- أهمية ان تكون هناك خطة بديلة، أي ان يتم توفير المعلومات للمؤسسات بحيث يمكن ان تدخل مؤسسة أخرى على البرنامج بحال تعرض المؤسسة الأصلية لمشكلة تحد من قدرتها على أداء مهمتها مثل هجمة احتلالية ضدها أو توقف عملها بالقدس....الخ. لذا من المهم ان يكون هنالك تجميع مركزي للمعلومات وتبادل الخبرات والمعلومات بحيث لا تضيع المعلومات ولا تتوقف الأنشطة تحت أي ظرف. مع إجراء تقييمات دورية لأثر الاستراتيجيات المتخذة وتعديلها حسب الحاجة.

- **تشكيل جسم مراقبة وتوثيق مهني**: من خلال
  - تطوير أدوات ووسائل التوثيق للانتهاكات وتدريب المقدسيين على تسجيل وتوثيق الاعتداءات بصورة مهنية ليتحول كل مواطن الى موثق للانتهاكات[63]. حيث لوحظ تناقض وتضارب الأرقام في المصادر المختلفة مثل تسجيل مؤسسات الأسرى ل 600 حالة حبس منزلي مثلا في القدس بالعام 2022 بينما حسب محافظة القدس هنالك 214 حالة بنفس العام.[64] مما يستدعي التركيز على آليّات توثيق مهنية عالية ودقيقة من ناحية، وتوحيد مراكز التوثيق بحيث يكون هنالك مرجعية واحدة للتوثيق معتمدة من قبل كل المؤسسات والجهات لتصب فيها. حيث يُعتبر *"التوثيق مهما ولا يأخذ حقه لأسباب كثيرة مع انه قد يكون بمستوى اهمية التمثيل القانوني"*[65]. ان هذا التناقض في الإحصائيات يعكس التخبط في آليّات جمع البيانات وتحليلها بشكل موحد وموثوق، والفوارق أحياناً في الأرقام تعزز من انعدام الثقة بين الأطراف المختلفة وتزيد من تعقيدات تبني استراتيجيات واضحة وبثها.
  - تطوير نظام قاعدة بيانات شامل لتسجيل التقارير والشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل، وأن يكون النظام مُحدث يمكن استخدامه الكترونياً بسهولة من قبل الأطفال، والأهل، والناشطين القانونيين، والحقوقيين.
  - انشاء تطبيق وهاتف خط ساخن مخصص للأطفال المعرضين للانتهاكات، بحيث يقدم الخدمات التالية:
    - التوعية الهاتفية للأطفال وأسرهم.
    - تلقي المعلومات بشكل مركزي عن الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال من قبل الأهل أو المارة في الشارع بلحظة تنفيذ الانتهاك.
    - تحميل صور وشهادات عن الانتهاكات عبر التطبيق لتكون متوفرة للمؤسسات ولحملات المناصرة والضغط.
    - تجميع المعلومات عن الأطفال من كل المؤسسات القانونية بالقدس لتكون متوفرة بحيث يمكن للأهل التواصل مع الخط الساخن بدل المحامي لمعرفة تفاصيل وضع أبنائهم.

[63] في مؤسسة الضمير يوجد برنامج ضمائر لتدريب موثقين وجمع شهادات حية من الأطفال يمكن الإفادة منه في تطوير برنامج توثيقي وطني شامل

[64] الجندي، أسيل. 22.1.2023. عقوبة قد تؤدي إلى الانتحار. معاناة الفتى المقدسي بسام الرجبي في الحبس المنزلي.

[65] مقابلة الأستاذة احترام 20.8.2023

- تجميع وتوفير الاحصائيات حول الانتهاكات بصورة منهجية وتفعيل نظام الشكاوى عبر تطبيق الخط الساخن.
- تفعيل مجموعات الواتس اب وغيرها من وسائل التواصل للمساهمة في برامج التوعية، التوثيق، واعلام المؤسسات بحالات الانتهاكات.
  - أهمية توثيق الممارسات الاحتلالية الخاصة باستخدام الاستثناءات في القانون، حيث يشكل ذلك أكبر نسبة من ادانات الأطفال، مثل استثناء حق الطفل بمرافقة والديه له\لها اثناء التحقيق، وحرمان الطفل من حق الارشاد القانوني أو اجراءه بطريقة صورية لا قيمة لها وليست ذات فائدة للطفل. وحتى الاعتقال للطفل أو فرض الحبس المنزلي عليه لحين المحاكمة تعتبر استثناء تمارسه سلطات الاحتلال كقاعدة عامة في انتهاكاتها لحقوق الطفل.

- **المساندة القانونية والحقوقية للأطفال وأسرهم**: من خلال
  - تقديم خدمات قانونية مجانية للأطفال وأسرهم للمساعدة في تقديم الشكاوى والمطالبة بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات سواء افراد من شرطة أو استخبارات أو الدولة كتشريعات وإجراءات.
  - بمّا أنّ هناك نقص في تغطية التمثيل القانون للأطفال المعتقلين، من الضروري أنّ تقوم المؤسسات الحقوقية الفلسطينية العاملة في القدس أخذ المبادرة وتغطية هذا النقص من خلال توفير طاقم من المحاميين المختصين للعمل على تمثيل الأطفال خلال اعتقالهم.
  - توفير ارشاد واشراف قانوني في المدارس والأندية من خلال توفير جلسات قانونية دورية في الأحياء والمدارس والأندية، إضافة لتوفير برامج مشابهة باستخدام الوسائط التكنلوجية ومنصات التواصل الاجتماعي المخصصة للأطفال في القدس.
  - العمل مع الأطفال في السجون، والأطفال الخاضعين للحبس المنزلي بشكل خاص على توعيتهم وتعريفهم بالإجراءات القانونية وآليّات تقديم الشكاوى على الانتهاكات بحقهم وتوفير الارشاد والدعم لهم، إضافة لضرورة تكثيف زيارات الأطفال في السجون لمراقبة الانتهاكات عن كثب وتعزيز الخطوات الاحتجاجية والقانونية من قبل الأطفال ضد انتهاكات حقوقهم.
  - تعزيز الاستمرار بالدفع لاستكمال إجراءات محاكمة للأطفال – في حال تعذر اخلاء سبيلهم - بدل السعي نحو صفقات غير منصفة، حيث اتضح من المراجعة والمقابلات ان العديد من الأطفال تم التوجه للتعامل مع قضاياهم ضمن صفقات يتم من خلالها "تجريم" الطفل وفق القانون الإسرائيلي والحكم عليه بالسجن الفعلي أو الحبس المنزلي. ان هذه الصفقات من ناحية والتوجه نحو الحبس المنزلي لحين المحاكمة من ناحية ثانية يخفف من أعباء الاعتقال الفعلي على دولة الاحتلال اقتصادياً (فالأهل يتكفلون بكل مصاريف حبس ابنهم بما في ذلك الحراسة والضبط)، ويخفف من الضغوطات على الاحتلال بسبب ارتفاع أعداد المعتقلين الأطفال في السجون، حيث لا يتم احتساب الأطفال في الحبس المنزلي ولا مراكز التأهيل ضمن أعداد المعتقلين الأطفال.
  - الاستفادة من وجود حركة أسيرة واعية وحاضنة لأقسام الأطفال تستطيع تقديم المساندة والتوعية للأطفال في السجون، حيث "يحرص الأسرى في سجون الاحتلال على العناية والاهتمام بالأسرى- الأشبال- فكان

أحد أهم منجزات الحركة الأسيرة وجود مُشرفين من الأسرى البالغين على الأطفال، لمنع إدارة سجون الاحتلال الاستفراد بهم، وهذا الأمر انعكس على كافة مناحي الحياة الاعتقالية للأطفال الأسرى.

- وجزء من المهام التي يقوم بها الأسرى، هو تنظيم الحياة داخل أقسام الأسرى الأطفال، ومحاولتهم التعويض في ظل غياب العائلة."[66] وقد يكون على المؤسسات العاملة مع الأطفال المعتقلين والأسرى ان تنسج علاقات مهنية تدريبية واشرافية مع الأسرى بالأقسام التي تشرف على الأسرى الأطفال لتمدهم بالمعلومات القانونية والحقوقية ليقوموا بدورهم بتقديمها كجزء من الاسناد والدعم للأسرى الأطفال. فالطفل في الأسر، بعيداً عن التواصل المباشر مع المحامي/ المؤسسة القانونية، قد يجد في هذا الاسناد الملاذ الوحيد له.

على مستوى الطفل والأهل في القدس:

من الواضح استهداف الأطفال المقدسيين على وجه الخصوص، حيث تُخضع دولة الاحتلال الأطفال المقدسيين "لأحكام قانون الأحداث الإسرائيلي، وبشكل تمييزي، إذ تميّز بين الطفل الفلسطيني والطفل الإسرائيلي عند تطبيق القانون، وتحرم شرطة الاحتلال الإسرائيلية الأطفال المقدسيين من حقوقهم أثناء الاعتقال والتحّقيق... ويظهر الاستهداف الواضح لأطفال القدس باعتقال العشرات منهم يومياً واحتجازهم بشكل غير قانوني، وإطلاق سراحهم وإعادة استدعائهم للتّحقيق مرة أخرى، إضافة إلى سياسة الحبس المنزلي والإبعاد عن المدينة المقدسّة، وفرض الغرامات الباهظة على أهالي الأطفال"[67] مما يجعل التركيز على اشهار التمييز بين الأطفال على الأساس القومي العرقي، وإظهار الخروقات التي تمارسها دولة الاحتلال للقانون الدولي يقع على عاتق المؤسسات القانونية والحقوقية الفلسطينية والدولية.

- **تعزيز برامج التوعية الحقوقية للأطفال واسرهم**: من خلال

- مطالبة السلطة الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية بتضمين المواضيع المتعلقة بحقوق الطفل في مناهج التعليم وتطوير المواد التعليمية ذات الصلة بحقوقهم، و تكثيف العمل مع الأطفال في المدارس والأحياء على التوعية بحقوقهم والتوعية بإجراءات الاعتقال وكيفية التصرف في حال اعتقالهم. حيث اشارت معظم الأدبيات والمقابلات الى ان عدداً كبيراً من الأطفال يتم تجريمه بسبب عدم الوعي بالإجراءات وتقديم اعترافات على الذات أو الآخرين، حيث أشار العديد من القانونيين ومن الأهالي (وكذلك العديد من الأطفال في شهادات وثقتها المؤسسات الحقوقية)، الى أن عدم المعرفة بالقوانين والوعي بها ساهمت بشكل كبير في "توريط" الأطفال بشكل أكبر وتجريم أنفسهم أو غيرهم دون قصد، بسبب الجهل بالإجراءات والحقوق، وعلى العكس فقد لاحظوا أن بعض الأطفال الذين شاركوا بورشات التوعية اتخذوا مواقف أفضل بالتعامل مع إجراءات الشرطة والاستخبارات،

[66] مركز الأسرى للدراسات. 7.4.2022. نادي الأسير: كيف يقضي الأسرى الأطفال – الأشبال- رمضان في ظل غياب العائلة؟

[67] مركز الأسرى للدراسات. 20.11.2021. الاحتلال الإسرائيلي اعتقل (1149) طفلاً منذ بداية العام وثلثي المعتقلين تعرّضوا للتّعذيب

وقد عبر أولئك الأطفال عن ذلك لمحاميهم لدى زيارتهم لهم بعد الاعتقال.[68]

- اعتماد التوعية حول أساليب التجنيد مع الأطفال، وتوعية الطفل والأهل حول حقه برفض التعاون ورفض الوشاية بالأخرين.[69]

- تقديم دعم نفسي واجتماعي للأطفال الضحايا لمساعدتهم في تجاوز تجاربهم. وهنا يمكن اعتماد التعاون والتنسيق مع نقابة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين الفلسطينيين في القدس، لترتيب خطة تدخل نفسي اجتماعي مع الأطفال في الحبس المنزلي، مع أسرهم ومع أسر الأطفال المعتقلين أو المصابين والمبعدين.
- توفير خدمات تأهيل للأطفال الذين تعرضوا للاعتداء سواء على المستوى النفسي الاجتماعي أو المهني، خصوصاً الأطفال الذين اضطروا لترك مقاعد الدراسة بسبب الانتهاكات التي تمت ممارستها ضدهم.
- تعزيز بناء علاقات الثقة بين الأهل والمؤسسات القانونية، حيث تعاني المؤسسات القانونية والحقوقية من ضعف تعاون الأهل والأطفال بشكل عام مع عملية التوثيق للانتهاكات، بسبب خوفهم من تبعات التقدم بالمعلومات أو تقديم الشهادات الحية أو بسبب عدم ثقتهم بقدرة المؤسسات على التأثير في قضية أطفالهم.
- تعزيز دور الأهل والمجتمع المحلي من خلال:

- تفعيل اللجان الشعبية ولجان الأحياء في القدس لمواجهة الانتهاكات ضد افراد الحي – خصوصاً الأطفال - والقيام بحملات المناصرة والضغط للحد من الانتهاكات وإلزام دولة الاحتلال بالقوانين والاتفاقيات الأممية الخاصة بالأطفال.
- تشكيل مجالس شبابية قيادية لشباب وأطفال القدس تهتم بعمليات التوعية القانونية والحقوقية مثل برنامج من شاب لشاب أو برنامج الشباب والأطفال الاقران...الخ. يهتم بتقديم التوعية والدعم النفسي الاجتماعي للأقران.
- تطوير برامج مرافقة للشباب من جيل المدرسة تشمل مشاركة في لقاءات جماعية شهرية، حلقات دراسية يعدها ويديرها الشباب أنفسهم بإشراف المؤسسات القانونية والحقوقية.

ثانياً: المُستوى الدوليً:

- تفعيل حملات الضغط والمناصرة لتجريم الاحتلال في محكمة الجنايات الدولية بسبب انتهاكات حقوق الأطفال حسب اتفاقيات حقوق الطفل واتفاقيات تجريم انتهاك حقوق الطفل في أوقات النزاعات المسلحة وغيرها من القوانين، وتبني خطط طويلة المدى لتوثيق الانتهاكات بما يتلاءم مع إجراءات الجنائية الدولية، وبناء الحملات للضغط والمناصرة بناء على نفس الإجراءات، والسعي لحث

[68] مقابلة جبريني، فراس. 16.9.2023

[69] بعض الأطفال يتم الضغط عليهم للوشاية بزملائهم ومن ثم الضغط عليهم للتعامل مع مخابرات الاحتلال مقابل الافراج عنهم او حتى تخفيف التعذيب بحقهم. احد الأطفال تعرض للحبس المنزلي ومن ثم الاعتقال الفعلي والحكم عليه وخلال كل الفترات تم الضغط عليه للتعامل مع مخابرات الاحتلال وصولاً لقطع التأمين الصحي عنه وبعد الافراج عنه لم يتم إعادة هويته ولا هاتفه له لأكثر من شهرين وقبل الافراج عنه بأيام استدعاه ضابط المنطقة للضغط عليه من اجل ان يصبح واشياً ضد اقرانه (من مقابلة والدة طفل لم تفصح عن اسمها بسبب خصوصية الموضوع)

المؤسسات الحقوقية الدولية على تقديم "شكاوي ضد ضباط وجنود الاحتلال على انتهاكاتهم لحقوق الأطفال، خاصة بشأن الإعدامات الميدانية والاعتقالات، والمطالبة بِتشكيل لجنة تقصي الحقائق والتوجه الى المحاكم الدولية والمنظمات القانونية للدفاع عن الأطفال للضغط على دولة الاحتلال بِهدف احترام القوانين والمواثيق الدولية، تحديدا اتفاقية جنيف الرابعة وميثاق الأمم المتحدة الذي يكفل حقوق الطفل، والعمل على وقف جرائم الاحتلال بحق الأطفال الفلسطينيين في القدس، وتفعيل حملات ضغط دولية وبرلمانية فيما يتعلق بسن تشريعات عنصرية "[70].

- الضغط على المؤسسات الأممية مثل الأمم المتحدة واليونيسف للضغط على دولة الاحتلال والزامها بالقوانين والتشريعات الدولية الخاصة بحقوق الطفل.
- تبني الحملات الدولية المستمرة والدورية للضغط على حكومة الاحتلال لوقف محاكمة الأطفال حسب ما يُعرف باسم قانون الأحداث في التُهم المتعلقة ب"مخالفات" امنية، حيث من المفترض حسب القانون الإسرائيلي ان تتم محاكمة أولئك الأطفال المتهمين بتهم مثل القاء الحجارة حسب قانون العقوبات، ويكون من صلاحية محكمة الصلح بدل المحكمة المركزية. على انه من الضروري ان لا يكون ذلك بديلاً عن النضال المشروع ضد كل اشكال القمع ضد الأطفال ولا يشكل اعترافاً بمشروعية محكمة الصلح أو قانون العقوبات.
- تكثيف الحملات الدولية لتحريم تجريم وتغريم الأهل على تهم تُنسب للأطفال، بما في ذلك فرض غرامات وتعويضات على الأهل أو فرض المرافقة على احد الوالدين للطفل في الحبس المنزلي وفرض عليه/ عليها ان يقوم/تقوم بدور السجان على الطفل.
- تبني حملة لتشكيل لجنة تحقيق دولية في الانتهاكات الإسرائيلية ضد الأطفال الفلسطينيين مع تسليط الضوء على القدس لما لها من خصوصية على جميع الصعد، وصولاً للمطالبة بمحاكمة دولة الاحتلال في محكمة الجنايات الدولية لانتهاكاتها ضد الأطفال الفلسطينيين.
- تبني حملات دولية لتجريم تجنيد الأطفال الفلسطينيين بالقوة كوشاة لأجهزة الاستخبارات الاحتلالية من خلال التهديد والترغيب.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، استعرضنا العديد من جوانب انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك التشريعات والسياسات التي تستهدفهم مباشرة والممارسات القائمة على التنكيل بهم. يظهر هذا الموضوع أنه لا يشكل تحدياً فقط للمجتمع الدولي والجهات المعنية بحقوق الإنسان فحسب، بل يمثل أيضاً انتهاكًا صارخًا للقيم الإنسانية وتمييزًا مستمرًا ضد الفلسطينيين عمومًا والأطفال على وجه الخصوص.

سلطت هذه الدراسة الضوء على العديد من الجوانب القانونية والاجتماعية التي تؤثر في حياة الأطفال الفلسطينيين الذين يتعرضون

[70] هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 13.5.2019مؤتمر الأسرى الدولي الثالث تحت عنوان: الأطفال الفلسطينيون وسياسات الاعتقال الإسرائيلية (cda.gov.ps) ص 135

لانتهاكات ممنهجة ومخطط لها. وحاولت توضيح التحديات الكبيرة التي يواجهها هؤلاء الأطفال، بدايةً من التشريعات التي تسمح وتمهد لانتهاك حقوقهم/ن إلى الضغوط النفسية الناتجة عن ممارسات الاحتلال اليومية من القتل والاعتقال والتعذيب.

وعلى الرغم من هذه التحديات، نشهد جهوداً ملحوظة من قبل المؤسسات القانونية والحقوقية للدفاع عن حقوق الأطفال وتمكينهم من فهم حقوقهم والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها. تعكس هذه الجهود التزاماً قوياً لحماية الأطفال والدفاع عنهم وتسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرضون لها سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

ومن أجل تحسين واقع الأطفال الفلسطينيين المعرضين للانتهاكات، تشير الدراسة إلى ضرورة أن تقوم المؤسسات الفلسطينية الحقوقية العاملة في مدينة القدس بتقديم الخدمات القانونية للأطفال المعتقلين، وأن يتم العمل على تطوير استراتيجيات مبتكرة ومتكاملة تعتمد على البيانات والأدلة المتاحة، حيث قدمت عدد من التوصيات والاستراتيجيات المقترحة لمواجهة التحديات وتطوير أداء وقدرات المؤسسات القانونية والحقوقية، بالاستناد إلى اتفاقيات حقوق الطفل والقانون الدولي لتعزيز حقوقهم وتقديم الدعم اللازم من النواحي القانونية والنفسية والاجتماعية.

في النهاية، تبقى حماية حقوق الأطفال واجبًا إنسانيًا يتطلب مشاركة الجميع. نأمل أن تكون هذه الدراسة خطوة نحو زيادة الوعي بأهمية هذه القضية، وتشجيع المزيد من الجهود للحفاظ على حقوق الأطفال في القدس كما اقرانهم في بقية ارجاء العالم دون تمييز على أي أساس كان.

قائمة المراجع

الكتب والأبحاث والدراسات:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2023)، **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2023 رقم 25**، رام الله - فلسطين.
- مؤسسة الحق القانون من أجل الانسان، (2015)، **الدليل المرجعي للمفاهيم والمصطلحات الحقوقية والقانونية**. فلسطين https://www.alhaq.org/ar/publications/7928.html

المقالات والتقارير:

الفراونة، عبد الناصر. 13.1.2023. التطرف الإسرائيلي وقانون "إعدام المناضلين الفلسطينيين ". https://www.cda.gov.ps/index.php/ar/ar-enthakat-2/ar-israel-racist-laws/11847-2023-01-17-09-00-11

الفراونة، عبد الناصر. 26.6.2023. التعذيب: ألم مزمن يدوم طويلاً ويتكرر دائماً. https://www.maannews.net/articles/2095970.html

الجندي، أسيل. 22.1.2023. عقوبة قد تؤدي إلى الانتحار.. معاناة الفتى المقدسي بسام الرجبي في الحبس المنزلي. https://www.aljazeera.net/news/alquds/2023/1/22/الحبس-المنزلي-المفتوح-عقوبة

هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 15.4.2023. في يوم الأسير الفلسطيني للعام 2023: نحو 4900 أسير/ة في سجون الاحتلال https://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-prisoner-movement-2/2017-06-01-06-53-33/12793-2023-4902

هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 13.5.2019. **مؤتمر الأسرى الدولي الثالث تحت عنوان: الأطفال الفلسطينيون وسياسات الاعتقال الإسرائيلية .** https://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-e3lam-2/ar-releases/6684-2019-05-13-20-57-54

هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 16.7.2023 **التقرير النصفي الصادر عن مؤسسات الأسرى حول الاعتقالات والانتهاكات وأحدث الإحصائيات** https://cda.gov.ps/index.php/ar/52-slider-ar/13438-2023-07-16-07-41-17

هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 2.2.2023. سياسة اعتقال الأطفال. https://www.cda.gov.ps/index.php/ar/ar-prisoner-movement-2/2017-06-01-06-56-08/12054-2023-02-02-11-12-53

مركز الأسرى للدراسات. 20.11.2021. الاحتلال الإسرائيلي اعتقل (1149) طفلاً منذ بداية العام وثلثي المعتقلين تعرّضوا للتّعذيب. https://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=35810

مركز الأسرى للدراسات. 16.6.2023. الاحتلال اعتقل لأكثر من (3860) في النصف الأول من العام الجاري 2023. https://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=37498
مركز الأسرى للدراسات. 7.4.2022. نادي الأسير: كيف يقضي الأسرى الأطفال – الأشبال- رمضان في ظل غياب العائلة؟
https://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=36185
مركز الأسرى للدراسات. 27.8.2023. من بينهم 14 طفلاً...398 شهيداً محتجزاً لدى الاحتلال. https://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=37595
مركز معلومات وادي حلوة. 17.7.2023. **بعد 8 أشهر بالحبس المنزلي- الحكم على الشابة زينة عبده بالسجن الفعلي**. بعد 8 أشهر بالحبس المنزلي- الحكم على الشابة زينة عبده بالسجن الفعلي(silwanic.net)
وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. 6.7.2023. محكمة الاحتلال تبرئ الشرطي قاتل الشهيد اياد حلاق من التهم الموجهة اليه.
https://www.wafa.ps/Pages/Details/74410
موقع اندبندنت عربية. 10.6.2023. إسرائيل تخطط لسجن فئة عمرية جديدة من أطفال فلسطين.
https://www.independentarabia.com/node/471836/سياسة/تقارير/إسرائيل-تخطط-لسجن-فئة-عمرية
الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال. 2015. الاستثناء هو القاعدة في تعامل شرطة الاحتلال مع الأطفال المقدسيين. https://www.arabic.dci-pal.org/archives/1742
الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال. آب 2023. الأرقام الرئيسية: قتل الأطفال.
https://www.arabic.dci-pal.org/essential_statistics#1648816986838-e105f284-cb7a
الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال. آب 2023. الأرقام الرئيسية: الاعتقال العسكري.
https://www.arabic.dci-pal.org/essential_statistics#1648816986838-e105f284-cb7a
بتسيلم: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة. آب 2023. فلسطينيون قُتلوا على يد القوات الإسرائيلية - الضفة الغربية.
https://statistics.btselem.org/ar/all-fatalities/by-date-of-incident/pal-by-israel-sec/west-bank?section=overall&tab=overview
وزارة الأسرى والمحررين. 7.9.2023. وزارة الأسرى: الحبس المنزلي للأطفال تدمير لمستقبلهم وانعكاس على حالتهم النفسية والأُسرية.
https://mod.gov.ps/ar/postsDetials/713/وزارة-الأسرى-الحبس-المنزلي-للأطفال-تدمير-لمستقبلهم-وانعكاس-على-حالتهم-النفسية-والأُسرية
مؤسسات الأسرى. 2023. تقرير حصاد عام 2022.
https://www.cda.gov.ps/images/pdf2022/annual-report-2022.pdf

مؤسسة مفتاح. 7.4.2020. ورقة حقائق- سياسة الحبس المنزلي. http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15415&CategoryId=19
مؤسسة فيصل الحسيني. شباط 2023. التعليم في القدس https://www.fhfpal.org/programs/63.html
بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة. 2017. **غير محميين: اعتقال الفتيان في القدس الشرقية.** https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201710_unprotected
هيومن رايتس ووتش. 13.5.2023. **الأمين العام لـ"الأمم المتحدة" يضيف روسيا إلى "قائمة العار" ويستثني إسرائيل رسالة متضاربة حول الانتهاكات ضد الأطفال خلال النزاعات المسلحة.** https://www.hrw.org/ar/news/2023/06/27/un-chiefs-list-shame-adds-russia-omits-israel

مواقع إلكترونية:
موقع عربي+AJ. 2022. فيديو وثائقي. سياسة الحبس المنزلي https://www.youtube.com/watch?v=KnKSvvEm8BE
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان. 6.9.2023. **فيديو توعوي: كيف تتصرف في حال تعرضك للاعتقال؟ اعـرف حـقوقك** https://fb.watch/nnsgYANK-g/
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان. 4.6.2023 فيديو توعوي: اعرف حقوقك - يوم الطفل الفلسطيني https://youtu.be/ru1GMmhCn-w?si=5YK0ceVJYMuTxuap

القرارات والقوانين والاتفاقيات:
- موقع الكنيست الإسرائيلي. **ملخصات قوانين مهمة أقرتها الكنيست في الفترة الأخيرة.** قانون جديد: إلغاء مواطنة أو إقامة ناشط إرهابي، 2023. https://main.knesset.gov.il/activity/legislation/laws/pages/lawbill.aspx?t=lawsuggestionssearch&lawitemid=2196942 https://main.knesset.gov.il/ar/pages/selectedlawsall.aspx الملخص باللغة العربية
- اليونيسف. **اتفاقية حقوق الطفل.** https://www.unicef.org/child-rights-convention/convention-text?as=json

المقابلات:
- مقابلة الأستاذة احترام، من وحدة التوثيق في مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان. 20.8.2023

- مقابلة الأستاذة عرين بدوان، محامية من هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 31.8.2023
- مقابلة الأستاذ رامي العلمي، مسؤول ملف القدس من هيئة شؤون الأسرى والمحررين 31.8.2023
- مقابلة لمياء الغول والدة اطفال تعرضوا للحبس المنزلي في القدس. 2.8.2023
- مقابلة الاستاذ عائد أبو قطيش مدير برنامج المسائلة في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين. 2.9.2023
- مقابلة الأستاذ فراس جبريني محامي من مركز معلومات وادي حلوة- سلوان 16.9.2023
- مقابلة محمود عواد من هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 31.8.2023
- مقابلة نيفين عازم من هيئة شؤون الأسرى والمحررين. 31.8.2023
- مقابلة منار عرار مسؤولة دائرة العلاج مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب. 11.9.2023
- مقابلة ناصر قوس ممثل نادي الأسير الفلسطيني في القدس. 12.9.2023
- مقابلة زيد مسؤول وحدة الأبحاث والتوثيق في مؤسسة "الحق" – القانون من أجل الإنسان 11.9.2023
- مقابلة غادة (لم تصرح عن وظيفتها) المركز القانوني للدفاع عن حقوق الأقلية العربية في إسرائيل – عدالة. 12.9.2023
- مقابلة مي (لم تعط تفاصيل أخرى عن نفسها) **مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية. 12.9.2023**

الملاحق

ملحق 1: بعض من القوانين المُستحدثة التي تتعلّق في الأسرى.

ملحق 2 المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في القدس في البُعد القانوني والحقوقي.

ملحق 1: بعض من القوانين المُستحدثة التي تتعلّق بالأسرى:

- **مشروع قانون اعدام الأسرى**: مشروع قانون يُجيز اللجوء إلى تنفيذ الإعدام/القتل بحق الأسرى الفلسطينيين، على خلفية مشاركتهم في عمليات أدت إلى مقتل إسرائيليين. تم اقراره بالقراءات الأولى منذ العام 2018 ولم يتم اقراره نهائياً بعد. قد يكون عدم اقراره اليوم بصورته النهائية نتيجة لصراعات داخلية وصراعات ما بين دولة الاحتلال والدول الحليفة له التي تسعى لتصوير الاحتلال "كواحة من الديمقراطية" ما ينافي تطبيق القانون. لكن من جهة أخرى فقد تم ممارسة عمليات الإعدام الميداني بحق الفلسطينيين بدعوى تنفيذ أو النية في تنفيذ عمليات، وقد أجمعت جميع مؤسسات حقوق الانسان والأسرى على وقوع العشرات من الاعدامات الميدانية دون حسيب ولا رقيب، بل تعلقت الأوسمة لمنفذيها، وفي اسواء الأحوال تم تبرئة القاتل واعتبر انه "تصرف بتهور"[71] كما حدث في حالة الشاب اياد الحلاق من القدس وهو من ذوي الإعاقة. فملف الاعدامات قائم ومستمر ويطال كل ما هو فلسطيني، ومكافئة القتلة وتشجيعهم على حمل السلاح واستخدامه بلا محاسبة، يمنح الشرعية لتنفيذ اعدامات أكثر تطال الكبار والصغار.
- **قانون الغاء المواطنة أو الإقامة**[72]: يقضي بسحب الجنسية والإقامة من الأسرى الفلسطينيين من داخل الخط الأخضر والقدس المحتلة ممن تتهمهم إسرائيل بتنفيذ عمليات ضد إسرائيليين وتتلقى عائلاتهم مقابلا ماليا من السلطة الفلسطينية. وصوّت لصالح قانون سحب الجنسية والإقامة 94 نائبا من الموالاة والمعارضة، وعارضه 10.
- "مشروع قانون[73] يقضي بترحيل عائلات الأسرى والشهداء، تمت المصادقة عليه بالقراءة التمهيدية.
- مشروع قانون يقضي بحرمان الأسرى من العلاج الذي يندرج تحت توصيف (تحسين جودة الحياة).
- طرح تعديل قانون (مكافحة الإرهاب)، الذي يقضي بعدم تسليم جثامين الشهداء.
- مشروع قانون (منع الإفراج المبكر عن الأسير الذي صدر بحقّه حكمًا) على خلفية عمليّات والذي يصنّفه الاحتلال (كعمل إرهابي).
- مشروع قانون يقضي بإعطاء صلاحيات واسعة لوزير الشرطة بفرض اعتقالات إدارية وتقييد الحركة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، وعدد آخر من مشاريع القوانين التي تمس حياة ومصير الأسرى المحررين، وعائلاتهم تحديدًا في القدس والداخل الفلسطيني.

---

[71] وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. 6.7.2023. محكمة الاحتلال تبرئ الشرطي قاتل الشهيد اياد حلاق من التهم الموجهة

[72] من الممكن مراجعة ملخص القانون كما جاء في صفحة الكنيست الإسرائيلية: قانون جديد: إلغاء مواطنة أو إقامة ناشط إرهابي، 2023 https://main.knesset.gov.il/ar/pages/selectedlawsall.aspx .

[73] مركز الأسرى للدراسات **16.6.2023. مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل لأكثر من (3860) في النصف الأول من العام الجاري 2023**

ملحق 2: المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس في قضايا اعتقال الأطفال

من خلال مراجعة ادبيات المؤسسات واجراء المقابلات يمكن تحديد أكثر المؤسسات العاملة والتي كانت تعمل مع الأطفال في القدس حسب التالي:

1. مركز معلومات وادي حلوة – سلوان:

هو المركز الوحيد الذي يقدم تمثيل قانوني للأطفال في القدس حالياً، حيث توقفت او تضاءلت الخدمات القانونية مع الأطفال في القدس من قبل اغلب المؤسسات الحقوقية والمؤسسات التي تُعنى بحقوق الطفل وحقوق الانسان.

يقدم مركز معلومات وادي حلوة خدمات قانونية للأطفال تتمثل ب:

- توفير محامي للدفاع عن الطفل.
- استشارة قانونية للأسرة.
- استشارة قانونية للطفل\ة.
- توثيق حالات الانتهاكات.
- توفير احصائيات عن الانتهاكات للمجتمع المحلى والدولى.
- تقديم دعم نفسي واجتماعي للطفل.

2. هيئة شؤون الأسرى:

- تقوم بتوفير محامي للطفل من لحظة الاعتقال (حسب السيد رامي العلمي من هيئة شؤون الأسرى، فإن الهيئة ومركز معلومات وادي حلوة هما الجهتين الفلسطينيتين الوحيدتين اللتين تقومان بالمتابعة القانونية وارسال المحاميين للمعتقلين/ات، بينما وفقا لمقابلة محامي مركز معلومات وادي حلوة الذي أكد ان الهيئة تحول حالات الأطفال الى المركز بينما يقوم المركز بتحويل حالات أكبر من 18 سنة الى الهيئة. فقد يكون المقصود بكلام ممثل الهيئة عن توفير محامي هو تحويله لمركز معلومات وادي حلوة الذي يقوم بتوفير المحامي للطفل).
- تقديم استشارات مجانية للطفل والأسرة.
- توثيق الحالات.
- توفير الاحصائيات.
- توفير راتب للمعتقل بحال استمرار اعتقاله.
- تتابع الهيئة الأطفال في الحبس المنزلي ومراكز التأهيل احصائياً بحيث تسجل عدد الحالات.

3. مؤسسة الضمير:

- حتى العام 2017 كانت المؤسسة تقوم بتوفير محامى للدفاع عن الطفل لكن "الان نزل التمثيل القانونى للأطفال **حيث فى 2021 كان هنالك 5 فقط وفى 2022 و2023 لا يوجد ولا ملف للأطفال في القدس**"[74].
- استشارة قانونية للأسرة بحال توجهت للمؤسسة.

[74] مقابلة الأستاذة احترام 20.8.2023

- استشارة قانونية للطفل\ة بحال وجود محاميين المؤسسة في المحكمة او توجه الأهل او الطفل لطلب استشارة قانونية (لا يوجد احصائيات بإعداد التوجهات للمؤسسة).
- توثيق حالات الانتهاكات (إجراءات التوثيق بالمؤسسة تتم من خلال زيارات ميدانية، مكتبية ، هاتفية أو زيارات للسجون التى يحتجز فيها الاطفال، التوثيق الخاص بالأطفال يتم ضمن معايير مخصصة للتوثيق مع الأطفال).
- توفير احصائيات عن الانتهاكات للمجتمع المحلى والدولي.
- تقوم بحملات ضغط ومناصرة لحماية الأطفال فى القدس . "يتم الحملات بالذات على المستوى الدولي بخصوص الاعتقال بشكل عام وخصوصا الأطفال بكل التقارير إضافة للبحث الميداني الذي يغطي القدس من خلال التواصل مع العائلات، المحاميين ونتعامل مع مؤسسات متواجدة بالقدس للترويج لحقوق الأطفال."[75]

4. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال:

تعمل الحركة ضمن برنامجين رئيسيين وهما برنامج المساءلة والذي يركز على مجال حقوق الطفل كونه يتقاطع مع النظم العسكرية والقانونية الإسرائيلية، وبرنامج الحماية زالفلسطيني وتفعيل دور الأطفال داخل مجتمعاتهم، ويشمل كلاهما الخدمات المباشرة للأطفال والمناصرة لحقوقهم.

في البرنامج الأول تعمل الحركة من خلال الوحدة القانونية حيث تعمل على توفير المساعدة القانونية للأطفال الفلسطينيين الذين يتم اعتقالهم ومحاكمتهم أمام المحاكم الإسرائيلية، كما تقوم بتمثيل ما معدله 150 طفلا سنويا أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية، إضافة لوحدة الرصد والتوثيق ووحدة المناصرة. تم وقف العمل على الملفات القانونية تماماً منذ 2021 بسبب ملاحقة الاحتلال لطواقم المؤسسة، **وحالياً لا يوجد متابعة ملفات قانونية في القدس**، وتقوم المؤسسة فقط بالتوثيق وتقديم ورشات التوعية في المدارس التي تتعاون مع المؤسسة.

[75] مقابلة الأستاذة احترام 20.8.2023